

نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر

مقدمة:

شكّلت المسألة الطائفية في بلدان العالم الإسلامي، ومنه العراق، أخطر المسائل على المستوى الاجتماعي، إذ يفرُّ عددٌ كبيرٌ من الناس سنوياً، داخلياً وخارجياً، من جراء الخطر الطائفي، الذي يتخذ آلياتٍ مختلفةً، في الممارسة القمعية تجاه الآخر المختلف، أو ما يسمى بالأقلي، ومن تلك الآليات غير الإنسانية: الإقصاء، التهميش، أو ما يعرف بالتمييز السياسي، أو عن طريق التضييق في الحقوق، والحريات، كحق الرأي، والمعتقد، وعادةً ما تُتعتُّ تلك المصادر السلطوية بأنها منتهكة للحرية الفردية، ومنها حرية الرأي، والمعتقد.

من هنا، توصف المسألة الطائفية، بأنها تعبير اجتماعي تمييزي ذات طبيعة إقصائية، يشعر به عدد من الناس، المؤمنون بخصائص لغوية (عرقية)، أو المجتمعين حول معتقداتٍ ما (دينية أو مذهبية)، الذي يُترجم من أولئك الناس المقموعين، بخاصية الرفض والتذمر، من ذلك الأسلوب المتبع ضدّهم، الذي يتخذ - أي الأسلوب - في أنماط التعامل مع المهيمن أدواتٍ مختلفةً، منها ما هو سلميٌّ كالتظاهر والاحتجاج، والأداة الثانية بطريق العنف كاستعمال القوة، الذي يسبقه غالباً أسلوب التعسف والعنف من السلطة المهيمنة. هذان النمطان العنيفان المتضادان: المتسلط، والمقموع، هما السائدان في بلدان عديدة من العالم الإسلامي، ومنها العراق.

م.د. أسعد كاظم شبيب
كلية العلوم السياسية/جامعة الكوفة

به، حاكم أول الجمهوريات ومؤسسها، اللواء عبد الكريم قاسم، اثر ثورته على النظام الملكي، منتصف تموز من العام ثمانية وخمسين وتسعمائة والى ميلادية، اما الجمهوريات الثلاثة التالية، فقد سجل عليها الطابع القمعي، والدموي، لاسيما في الجانبين السياسي والديني.

واذا كانت الحقبة التاريخية للجمهوريات الأربعة في العراق، كانت تميزية الطابع التعامل، مع تأثير ايجابي العمل بالعدالة، لأولهما - جمهورية عبد الكريم قاسم - في التعامل مع التجمعات العراقية كافة، فقد تعاملت الجمهوريات الاخوين عارف، ثم البكر، وصادم مع الجماعات العراقية الأخرى خاصة المعارضة منها، بمنطق القسوة والقمع. فان المعادلة السياسية السابقة، بدأت مقلوبة لأتباع الجماعة المهيمنة مع العراق ما بعد ٢٠٠٣، اثر سقوط النظام الاستبدادي، وسيطرة مجموعات الاسلام السياسي، من مختلف المذاهب على السلطة، الذين كانوا سبب في تأجيج التوتر الطائفي بين الناس. هذا الجدل الذي يدور رحاه في العراق، جعلنا ان ننطلق في

الذي لم تتف أي دائرة معرفية، ذات مرجع إسلامي كانت أو غربي، خلو ذلك المرض العضال منه، اذ يكاد يجمع اغلب مفكري تلك الدوائر المعرفية، ان المسألة الطائفية لا تعد وليدة العراق المعاصر فحسب، بل ترجع إلى مراحل سياسية خلت من تاريخه، لكن الطائفية في العراق المعاصر، كانت أشدها، وذلك عندما وظف الحاكم المستبد، ركائز استمراره على الطائفية السياسية، عبر توظيف المقدس، والمعتقد. وهذه الجدلية كانت سمة حقبة التأريخ السياسي الإسلامي، ابتداءً منذ الخلافة الاموية، فالعباسية، مروراً بالخلافة العثمانية، ولم يتراجع الطامع الأجنبي البريطاني في العراق، عن تلك السياسة الاقصائية، فقد استمر عليها - المتصرف - طوال العهد الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨) من خلال اشرافه عن تشكيل الحكومات في العهد المذكور. اما العهد الذي تلاه، بجمهورياته الاربع (١٩٥٩ - ٢٠٠٣)، فقد سجل تباين في آليات التعامل مع التجمعات العرقية، الدينية، والمذهبية، والمنطلق الانساني الواضح مع تلك التجمعات هو ما اتسم

المجموعات العرقية، والمعتقدات الدينية والمذهبية، وتعترف بها فقهاً ودستوراً وبيانات واضحة، التي تضمن من خلالها الجماعات العراقية كافة، الحقوق السياسية والمدنية، وبالتالي يصبح عندنا الافراد جميعاً، مواطنون عراقيون، لا افراد طوائف. هذا ما يتضح بالاجابة على الاسئلة المتقدمة، من خلال دراسة عدد من نصوص وراء: الكتاب والمفكرون المثقفون في العراق، في محاولتهم التشخيصية، النقدية، للمسالة الطائفية، لذا فصلنا هذا البحث فضلاً عن الخاتمة والتوصيات، على محاور ثلاثة:

اولاً: التعريف بالطائفية وانواعها

ثانياً: جرد الأدبيات النقدية للطائفية السياسية في العراق

ثالثاً: الحلول الممكنة للخروج من المأزق الطائفي في العراق

اولاً: التعريف بالطائفية وأنواعها

يطلق اسم الطائفة لغوياً، على الجماعات من حيث العدد، بعد: نفر، الرهط، واللمة، والشزيمة، والقبيل، والعصبة⁽¹⁾. هذا المفاهيم تشكل المراحل الاولى من مراحل تشكيل الجماهير المتجانسة. فهي تحتوي على افراد من

بحثنا من الفرضية الآتية:(ان المشكلة الطائفية في العراق المعاصر، بما فيها من سلبيات جسيمة، تمس كيان الدولة العراقية، وتهدد وحدة نسيجها الاجتماعي، والانساني، راجع الى سبب أساسي، يتمثل بالجانب السياسي (نشوة السلطة) فقط، لذا فالفكر العراقي المعاصر، بدا ناقداً رافضاً للفكر الطائفي، الذي يحاول ان يؤظف المقدس الديني سياسياً).

أثبتت الفرضية المذكورة، يعتمد الإجابة على عدد من الاسئلة، وبالأسلوبين العلميين: الأول، يتمثل بالنظري، والثاني، من خلال الأسئلة الاستبائية، التي عرضناها على شرائح مختلفة من المجتمع العراقي، من ضمن الاسئلة: هل يعد المجتمع العراقي من المجتمعات المتجانسة مذهبياً وعرقياً؟ ماهو السبب في انتشار الطائفية؟ وهل مواقف اصحاب السلطة يدفع باتجاه الطائفية؟ واذا كان سياسياً كما فرضنا في مضمون بحثنا؟ ماهي السبل للخروج من المشكل الطائفي السياسي؟ حيث نرتجي مع اغلب أبناء الشعب العراقي، البديل، للخروج من المسألة الطائفية، هو بتكوين دولة مدنية ديمقراطية، من سماتها، لا تنطلق من الماضي في ادارة الدولة، وتحترم جميع

الثقافات ومهن وأوساط مختلفة جداً أحياناً، وليس بينها من رابطة جيدة إلا العقيدة والايمان، وبرز مثال على ما تقدم هي: الطوائف الدينية والسياسية^(٢). لكن متى تتحول الطائفة الى طائفية، عندما تتجه صوب التعصب لطائفة معينة، التي هي جماعة من الناس يجمعهم مذهب واحد، أو رأي واحد أو مصلحة مشتركة ومعتقد واحد. بمعنى ان الطائفية: هي سياسة الاقلية مهما كان دينها وعرقها، وهذا يعني تفسير كيف تطور النظام السياسي اذ الاقلية لا تظهر الا في المجتمع العصبوي، الذي لا يستطيع ان ينشئ علاقة سياسية، أعلى من العلاقة الإيديولوجية^(٣). وترتبط نشأة الطائفية بالخلاف المصالح بين الأشخاص، لاسيما في تولي الوظائف العامة في الدولة^(٤). لذا يعرف الطائفي، هو من يسلب الحقوق العامة، وليس من يطلب الحق^(٥).

كما وصفت الطائفية، بأنها شعوب في حالة تشوش وضياع، وان كانت اكثر تماسكاً عن الجماعات المتجانسة، ولكنها غير مترابطة سياسياً واجتماعياً، والجماعات الطائفية من حيث

الجوهر، هي تجمعات سيكلوجية حيث يتشارك أعضاء هذه الجماعات في هوية متميزة، وجماعية، تقوم على سمات ثقافية، ونمط حياة خاص بهم، يميزهم عن الآخرين، الذين يتفاعلون معهم، ويمتلك أي شعب اسسً ممكنة لهوية جماعية مشتركة، مثل الخبرات التاريخية المشتركة، الأسطورة، المعتقدات الدينية، اللغة، الأصل العرقي، إقليم يقيمون فيه، وحرف تقليدية قبلية^(٦). بمعنى مقارب تعرف الطائفية، بأنها مجموعة تتميز بالخصوصية، والجمود العقلي، والاخلاص العنيد لصيغ محدودة، وهي عادة مجموعة الاقلية، غالباً ما تكون منظمة من اجل النزاعات أو تكون منظمة على الأقل من اجل اتفاق ترتيبي واع، من قبل الاكثرية^(٧). وقد تقسم الطائفية الى أقسام منها: ما هو دوغمائي، ومنها ما هو سياسي، واحياناً يرتبط احدهما بالآخر، وفي هذا المضمار تأتي الدراسة المتميزة لعبد الامير زاهد، لتقسم الطائفية الى نوعين هما: الطائفية العقائدية، والطائفية السياسية، ويقصد بالطائفية العقائدية: هي توجه حركي يقوم بتوظيف المعرفة الدينية عبر ادلجتها، وغالباً ما يكون هذا النوع



سبق العديد من المنكرات، ومنها الطائفية، بتسميته بـ(ام الخبائث). ويبدو ان عدد من الكتاب اللبنانيين، قد سبقوا غيرهم في اطلاق النعوت على الطائفية، عندما أشعروا بمرارتها في بلدهم، فاعتبروا الطائفية بمثابة(مرض)^(١٢). التسميات المذكورة تليق تماماً بالشخص، والمجموعة، والحكومة، اللذين يتبعوا النهج الطائفي. لأنها . الطائفية - اذا زحفت الى النفوس، الأحزاب، الحكومة ومؤسستها، حينئذ تظل السلطة محتكرة من قبل طائفة واحدة بهيئتها العامة، وهذا راجع الى توظيف الطائفة، واستغلالها سياسياً^(١٣). كما ان من خصائص الطائفية هي تكون حائلاً دون العدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وهي بالتالي عقبة كاداء في طريق أي توجه جدي، لاحترام حقوق الانسان^(١٤). ومن خصائص الطائفية ايضاً، ان منهجية التفكير المحدودة، غير قابلة للتفاعل الخارجي، كما أنها تكون ذات عقيدة متزمته عبر الالتزام برموز تحت على ذلك^(١٥). ومما تقدم، ان الطائفية تعبير سلبي يدل على حالة من الجمود، والتخلف الفكري، ينمي حالة الاقصاء، والتمييز، التي تقوم به جماعة ما، لصناعة سياسية، على الجماعات

من الطائفية كعادة متشددة، ومحتكرة للحقيقة، لصناعة واقع سياسي يتسم بالشمولية ذات ابعاد دنيوية^(٨). كما ان مثيري هذا النوع من الطائفية عادتاً ما يكونون على فئات ثلاثة هم: بعض رجال الدين، رجال السلطة، والممولون^(٩).

اما النوع الثاني، وهو الاشد خطورة من الطائفية فهو الطائفية السياسية، لأنها تنفر عن الطائفية العقائدية، ويعرف زاهد الطائفية السياسية: بأنها عبارة عن ممارسة سياسية تقوم على التمييز بين المواطنين على أساس المعتقد الديني والمذهبي، في الحقوق والحريات، وتنمو هذه الممارسة حينما تكون السلطة ذات طبيعة استبدادية، فهناك علاقة جدلية بين الاستبداد السياسي وبين الطائفية السياسية، فكلما يوجد الاخر^(١٠). لهذا تكمن خطورة الطائفية، لأنها لا تؤدي الى تفكيك النسيج الاجتماعي، ووحدة البلد فحسب، وانما تؤدي ايضاً الى وجود نظام استبدادي غير مستقر.

من هنا، قيل بشأن الطائفية، أنها لا تليق بها من تسمية غير(ام الخبائث)^(١١). ويبدو ان متعاطيها، وفقاً لرأي رشيد الخيون، كأنما هو شارب الخمر في الفقه الاسلامي، لان الخمر هو

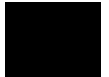
يعد التاريخ السياسي الاسلامي من أكثر التواريخ أثارة للجدل، حيث نجد ان العامل السياسي(السلطة) هو السبب الاساسي، فبعد انتهاء ما سمي بالعصر الذهبي من صدر الاسلام وتحويل الحكم الى ملك عضوض. يترجح عندنا السبب السياسي في ظهور الطائفية على الأسباب كافة، فلم تكن الاختلافات بين المسلمين دينية، بمعنى انه كان خلافاً ذات ابعاد سياسية، حينما وظف اغتيال الخليفة الثالث - عثمان بن عفان - من قبل معارضية، الذين كانوا متنوعي الهوى، جعل معاوية والي الخليفة المذكور على بلاد الشام، يحمل - معاوية - ما عرف بقميص الخليفة الثالث، في اشارة الى قول الخليفة الثالث بالنسبة الى تمسكه بمسند السلطة: لا أتخل عن قميص قمصنيه الله. بمعنى ان معاوية كان يرى انه الأولى بالسلطة (القميص) على غيره، وبالتالي فهو دخل الحرب مع علياً الخليفة المنتخب بالشورى بعد الخليفة المغتال من اجل السلطة.

ومما تقدم، تتولد عدة اراء على ان الخلاف بين معاوية والامام علي، راجع الى عصبوية الأول،

الآخري لتصادر ارادتهم، وحررياتهم بحجج بعيدة عن الواقعية، وتحاول الجماعة المهيمنة تصور باقي الجماعات، بأنها جماعات بمثابة العدو، وذلك لأسباب عدة ابرزها، سياسية، وهذا ما يتضح من المحور التالي.

ثانياً: جرد الأدبيات النقدية للطائفية السياسية في العراق

كان للتفسيرات المختلفة للمجال السياسي دوراً كبيراً في ارساء دعائم بدأت واضحة في العراق المعاصر، نتج عنها اللجوء الى الهويات الفرعية ومنها الطائفة، والعرق، وهذه العودة العصبوية خلقت حالة توتر وتفكيك في بنية الدولة، التي هي ضعيفة في الأساس لتولد بالمحصلة حالة التباذ وقمع بين أعضاء المجموعات، هو ما سبق وان وصفناه بالطائفية، اذ في قراءتنا للعديد من الاراء والنصوص الوضعية المتعلقة بتدبير الدولة، أنها اتخذت من المعتقد، المذهب، الخ آلية للوصول الى السلطة، لذا في دراستنا هذه سوف نكشف حقيقة مهمة، ان التركيز على هذه الاعتبارات المقدسة عند الجماهير هي لتحقيق مكاسب سياسية.



في الحقب التي مر بها العراق، فخلال حكم الدولتين العثمانية والصفوية، كان الصراع الطائفي صراعاً وجدلاً سياسياً، مغلفاً بالشعارات المذهبية^(١٨). فقد، ساهم التاريخ المتشنج آنذاك بين الدولتين - العثمانية والصفوية - في التوريث الطائفي فيما بعد، على الرغم من الترابط العرقي بين الأُسرتين تاريخياً، حيث ان أصل الاسرة الصفوية ترجع الى أصل عثماني، ويبدو لغة التسلط السياسي طغت على صلة القرابة والعرق، لاسيما اذ ما وظف المذهب الديني سياسياً، فحينئذ يصبح الصراع صراعاً سياسياً.

عدت الدولة الصفوية (١٥٠٦ - ١٧٣٤) جارتهم الدولة العثمانية، بأنها قمعت اغلب سكان العراق، وصادرت حرياتهم الدينية، من خلال احتكار الشرعية الدينية للمذاهب الاخرى، وانطباق عنوان الفرقة الناجية عليها، بينما جعلت الطائفة المحكومة، تشعر بأنها متهمه في الطائفة في دينها، اضطرتها الى ان تمارس التقية، وبالتالي ورثت هذه الطائفة روح الاقصاء، وورثت تلك روح المظلومية، مما خلف نوعاً من الحساسية بين الفريقين الكبيرين من الشعب العراقي^(١٩).

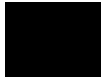
وبالتالي فهو خلاف عصبوي سياسي، كانت نشوة السلطة عند معاوية واضحة فيه، والذي انتهى بمسك معاوية السلطة بعد اغتيال الامام علي، ذا الشرعية بنظر جميع المسلمين، كونه بأقل الحجج خليفة رابع، ولم يكتف معاوية بذلك، بل نصب أحد اولاده - يزيد - الفاقد للاهلية الاخلاقية والسياسية اميراً على الناس، وهذه الوقائع السياسية القديمة، جعلت عدد من الكتاب ان يعد زمن التأسيس للطائفية السياسية في الوسط الاسلامي، هو زمن قديم^(١٦). ويطلعنا اسد حيدر في كتابه حول المذاهب الاسلامية الى فكرة في غاية الدقة، وهي ان المذاهب الاسلامية الخمس احدهما مكمل للآخر، وان كل تشاجر فيما بين اتباعهما هو سياسي، وبهذا الصدد جاء قوله: "يطالعنا التاريخ بحوادث مؤلمة، ونزاع بين طوائف المسلمين عامة، وبين الشيعة والسنة بصورة خاصة، فاذا أردنا ان نبحث عن الأسباب التي أدت الى حدوث تلك المنازعات، نجدها سياسية قبل ان تكون دينية"^(١٧).

وبقدر تعلق بحثنا، بنقد وتفكيك المسالة الطائفية في العراق، في دراسات عدد من المفكرين، فأننا، سوف نقوم باعطاء مجالاً كبيراً، للمسالة الطائفية

وكان الاجدى بهم، ترسيخ مفهوم الامة الواحدة، والجامعة الاسلامية، التي كان يوعد بها بعض سلاطين الدولة العثمانية، لاسيما تلك التي كان يطلقها السلطان عبد الحميد الثاني لعدد من مصلحي العالم الاسلامي، ومنهم جمال الدين الافغاني، الذي اخذ ينذر السلطان المذكور، وسحب البيعة منه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، رأى أتباع مدرسة الافغاني فيما بعد، كالسيد محمد سعيد الحبوبي، ان اللعب على وتر الطائفي سيكون اشد عند خصوم الدولة العثمانية، وهو مما جعل الحبوبي، ان يقف مع العثمانيين ضد الطامعين الجدد آنذاك - البريطانيين - عند محاولتهم دخول العراق عام ١٩١٨م. وما ان انهزمت الدولة العثمانية، ودخل البريطانيين العراق، حتى بدا الترسخ للطائفية على المستوى المؤسساتي والسياسي في الوقت ذاته. هذا التحول جعل من عالم الاجتماع العراقي علي الوردي، ان يصفه بأنه اتجاها نحو الطائفية الوظيفية، بدل النزاع المذهبي قائلاً: "في العراق بدأت الطائفية تأخذ شكلاً جديداً، فبعدها كانت الطائفية نزاعاً مذهبياً، أصبحت الآن نزاعاً على الوظائف"^(٢٢).

المعنى المتقدم، نجده عند العديد من الدارسين، فقد وصفا(اني شابري ولورانت شابري) انه في ظل سيطرة الدولة العثمانية (١٢٨٠ - ١٩٢٤) قمعت الشيعة، واستبعدتها عن جميع أجهزة الدولة، وقد احتفظ العثمانيون للسنة، كامل المراكز الوظيفية تقريباً^(٢٠). هذا الوصف، تضمن جانب من الحقيقة، لكنه اغفل آخر، خاصة تلك المتعلقة بالدخول في المدارس الحديثة، فقد يرجع اللوم ايضاً الى عدد من الفقهاء المحافظين، الذين كانوا يكرهون الناس من دخول ابنائهم الذكور والاناث في المدارس، اذ يعدونها تنمي مباني الكفر، والاحاد، وتساهم في تراجع عقيدتهم الدينية^(٢١). من جهة ثانية، كانت الدولة الصفوية، ترد قسوة الدولة العثمانية بأقسى منها، وما التعرض المتبادل من الدولتين للمقدسات الدينية المتنوعة في العراق، أفضل مثال على طائفية الدولتين.

على العموم، فان الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها الدولتين الصفوية والعثمانية، وأتباع سياسية التمييز بين المجموعات العراقية، لا سيما المخالفة للمذهب الرسمي للمالكي العثمانيين،



ذاكراً في كتابه (طبيعة المجتمع العراقي) علاج الطائفية في بدايات تأسيس الدولة العراقية الحديثة، يكمن بتطبيق النظام الديمقراطي، حيث يتاح لكل فئة منه، ان تشارك في الحكم حسب نسبتها العددية^(٢٣). كما ان أغلب فقهاء ووجهاء الشيعة، كانوا يرغبون بالحل الديمقراطي، عبر تأسيس دولة وطنية ديمقراطية، ولم يروا ضيراً بان يحكمها ملك عربي مقيد بدستور، في ظل وجود مجلس تشريعي^(٢٤). لذا كان خيار العراقيين خاصة في وسط وجنوب العراق، بان يرأس العراق الحديث الملك فيصل الأول (١٩٢١ - ١٩٣٢) بعد اعلانهم الثورة في حزيران ١٩٢٠، كما رفض أولئك الفقهاء مشروع تأسيس انتداب بريطاني على البلاد، وهو امر مغلل برفض العلمانية^(٢٥). أي ان الملك فيصل الأول هو أفضل خيار من خيارات التي قد يوفق عليها البريطانيون، الى جانب النظام العلماني من جهة اخرى، وكون الملك فيصل، بنظر فقهاء الشيعة ينتمي الى أسرة عربية من أشرف أهل البيت. هذا الرأي، الذي كان يعتقد به بعض فقهاء الشيعة، نمت من التصور الجدلي عند

البريطانيين، عن افتقاد الشيعة لرجالات قادرة على تدبير الدولة وادارتها. وما يؤكد الرأي المتقدم، الكتاب الذي صدر في لندن عام ١٩٢٣ لمؤلف بريطاني في العراق بتلك الايام، يصف فيه العراقيين، بأنهم غير أكفاء للحكم: "اني مقتنع اقتناعاً قوياً، نتيجة اطلاع شخصي دقيق، ان الدين الاسلامي ليس تقدماً، وانه ذو اثر مضعف للشخصية، ومخرب لكل نزعة في المواطنة، أو التمسك الاجتماعي، أو الطموح القومي، وقد دفعني هذا الاقتناع الى القول، بان الرجل المسلم، وخاصة الشيعي، لا بد ان يبقى لسنوات عديدة غير لائق تماماً للحكم الذاتي، لأنه يجد فيه فرصه، لكي يتخلص من القانون والنظام"^(٢٦). هذه القراءة الجدلية المربية، جعل من البريطانيين غير مرتاحين في تسلم السلطة على مستوى الوزارة للعراقيين، وما بين الموقفين: الأول، الذي يتمثل بالموقف المرتاب الذي يمثله البريطانيون، والثاني، الموقف الاقصائي من قبل لرؤساء السلطة أو الوزارة، الذي سنأتي عليه لاحقاً نجد موقف الملك فيصل الأول يمثل اعتدالاً وتبايناً في الوقت ذاته.

فقد كان الملك فيصل الأول، يرى ان البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو ان الوحدة الفكرية والمليه والدينية غير متجانسة فهي - الحياة الاجتماعية العراقية - والحالة هذه مبعثرة القوى مقسمة على بعضها، يحتاج ساستها ان يكونوا حكماء، مدبرين، وأقوياء^(٢٧). كما يعترف الملك فيصل بطائفية الدولة العراقية وميلها الاحادي، حينما كشف لمقريية:"العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية، مؤسسة على انقاض الحكم العثماني، وهذه الحكومة تحكم قسماً كردياً أكثرية جاهلة، بينه أشخاص ذو مطامع شخصية، يسوقونه للتخلي منها، بدعوى انها ليست من عنصرهم، وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصرياً الى نفس الحكومة"^(٢٨). من هنا، حاول الملك فيصل، ان يقدم خطوات اصلاحية، المتأثر اصلاً بمسالة استبعاد الشيعة من سياقات التمثيل والقرار السياسي هذه، قدم بتوجيه مذكرة قبيل وفاته الى: وزرائه، ومستشاريه، يلزمهم فيها، بضرورة استشعار حجم المشكلة، وأيجاد حل لها، وهو نفسه تقرب كثيراً الى المجتهدين، ورؤساء

العشائر، فزود بالمال حفلات الشيعة الدينية^(٢٩). و اراد كذلك تعمير العتبات المقدسة، وشمول رجال الدين الشيعة بالأوقاف الاسلامية^(٣٠). ورغب الملك فيصل الأول فتح مدرسة لأبناء العشائر، و اراد فتح دار للمعلمين في الحلة، واستجاب لمشروع المدرسة الشاملة التي حدد مكانها في الكاظمية واوز باعتراف الحكومة بشهادات المدرسة الجعفرية اسوة بالمدارس: السنية، اليهودية، والمسيحية، الأمر الذي ادى الى قبول اثني عشر طالباً في كلية الحقوق من الشيعة^(٣١). وحاول كذلك بتوسيع مجال وصول الشيعة الى الحكم^(٣٢). هذه المبادرة الاصلاحية وان جاءت متأخرة لكنها كانت من جانب اخر اول محاولة نوعية تخص السلطة، العلة من هذه الخطوات راجعة الى مايلي: اولاً المعارضة كانت تثير على على المستوى الرسمي ما اسماه الكاتب حسن العلوي بالتمييز المذهبي والعنصري^(٣٣). ثانياً تعبر هذه المذكرة ايضاً عن احترام الديمقراطية. لكن واقع الوزارة وتشكيلها في عهد مملكته نجد كلام الملك فيصل الأول على خلاف الواقع بمعنى انه لم يعمل بصلاحياته بجميع

١٩٢٤^{٣٧} الذي عد أحد منابع الرئيسية للطائفية في العراق^(٣٨). وقد طبق قانون الجنسية الجديد بشكل سياسي ضد المجتهديين الشيعة^{٣٩} (***) ممن عارضوا الاستفتاء، أو افتوا بوجود مقاطعة الدولة الجديدة، وهم أيضاً من الذين سبق وان عارضوا الوجود البريطاني في العراق الملكي وما تلاه^(٤٠).

الواقع السياسي والاجتماعي هذا، كان مثيراً للقلق ومحل نقد عند عدد من علماء الدين والمنقذين آنذاك وعلى مراحل الحقبة الملكية المختلف، فقد وصف الموقف العام لعلماء الدين آنذاك بأنهم لم يطرحوا مشروعاً طائفيًا للحكم في ثورة العشرين حتى في أوج انتصارهم فيها كما أنهم لم يقدموا أي مشروع للحكم قائم على أساس حكم رجال الدين الشيعة في تلك المدة، وإنما طرحوا المشروع الديمقراطي للدولة، ولم يفكروا بشروط مذهبية^(٤١). فقد خالف العالم والمتقف هبة الدين الشهرستاني، ابتداء رؤية بعض علماء الشيعة، المشار إليهم في اعلاه، من حرمة العمل في وظائف الدولة بعد ثورة العشرين، وقيام الدولة العراقية الحديثة، وخالف موقفهم الراض للدستور، وكذلك من اجراء الانتخابات العامة^(٤٢). ومن دعوته التي

مجالاتها. اذ تشير الاحصاءات الى ان عدد رؤساء الحكومات وصل الى (٢٣) أربعة رؤساء وزارات من الشيعة، وثلاثة اكراد، والبقية كانوا من العرب السنة ومن ذوي الأصول التركية ايضاً^(٣٤). في هذا السياق نحن لا نجد ضيراً في هوية من يتصدى للسلطة، بشرط ان يحقق العدالة للجميع، ويمنح لهم الحرية في الوقت ذاته، لكن حقيقة القدرة كانت غير ذلك. حيث تشير أغلب الدراسات الى ان تلك الحكومات عمقت من الفجوة الطائفية، وكان من المؤمل ان تلغيها، فقد كان هناك حرماناً كبيراً يتمثل بضعف المشاركة في قمة القرار السياسي، بغياب أي تمثيل في القمة للمحافظات السنية والكردية ايضاً، وهو ما ادى الى قطع كل قنوات تمرير أو اثاره المشكلات والتوترات التي بقيت تتراكم من دون اصلاح لها^(٣٥). خاصة تلك التي كانت يمارسها وزير المعارف ساطع الحصري في عهد الملك فيصل الأول، فقد افشل الحصري عدد من المشاريع التي تقدم بها الملك فيصل لاسيما تلك المتعلقة بالمدارس في مناطق جنوب بغداد^(٣٦). كما أصدرت وزارة الداخلية في العهد الملكي تعليمات بتطبيق قانون الجنسية الصادر عام

السنة عرب والشيعة فرس"^(٤٤). كما اختلف الاتجاه النبوي بين الرجلين، فقد كان واضحاً تأثير التيار الليبرالي على الشهرستاني، في حين كان كاشف الغطاء ذات منحى ثوري، ناقم من الاستعمار الأجنبي، ومرتدد من الحكم الدستوري، لكن لا احد يشك حول دعوته الى الوحدة الوطنية.

فقد ذهب كاشف الغطاء بان الفرقة والانقسام التي يمارسها اصحاب السلطة آنذاك، السبب الرئيسي لشيوع الفساد، التخريب، والاستعمار، كما يرى كاشف الغطاء ان مسألة التعصب المذهبي، عاملاً فعالاً في حصول النكوص والتخلف عند الامة، وتمزيق وحدة المسلمين، وشيوع الطائفية^(٤٥). كما انذر الشيخ كاشف الغطاء في الوقت ذاته، زعماء الشيعة في مشروعة الاصلاح، المسمى بـ(الميثاق بالعربي) من التمادي في الانقسام وتحولهم الى ادوات يحركها الساسة في العراق، هذا القلق المبرر على وحدة الأمة العراقية، جعله كاشف الغطاء ان يضع خمس شروط تتمثل بالاتي: ان لا يشتغلوا بصفة وزارية، وان لا يفسحوا لتدخل الأجانب،

رأى انها قد تساهم في تحقيق الوحدة الوطنية، تشذيب الطقوس العاشورائية عبر إقامة المحافل العظيمة، التي تتلى فيها اسرار النهضة الحسينية، من قبل اعلام الكتاب والشعراء، سعياً منه لقلب صفحة التفكير العصبوي السائدة، وبدلاً من العادات التي قد توجج مشاعر الطائفية، سواء بالعبارات المكتوبة او عن طريق العادات الطقوسية المختلفة، كالتطبير، والسلاسل، وما يرافقها من تهيج للمشاعر في أحيان كثيرة^(٤٦).

يأتي الفكر الاصلاحى للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بدرجة لا تقل أهمية عن الاصلاحى هبة الدين الشهرستاني، في نقد الطائفية، بمراحل مختلفة من العهد الملكي، اتجاه الشهرستاني في مشروعه الاصلاحى ما بين الاحتلالين العثماني والبريطاني، وصولاً الى تأسيس الدولة العراقية، وحكم الملك فيصل الأول، في حين كان مشروع الاصلاح عند الشيخ كاشف الغطاء، في عهد الاحتلال، والانتداب البريطاني، وحكم الملك غازي، الذي يوصف بانه حكم: "تسرب من خلاله الفكر القومي العربوي يعضده الحس الطائفي حيث أصبح المتداول

الطبعة الثانية لكتابه المذكور انفاً بالرجال المصلحين في العصور الأخيرة، ومن الواجب عليها ان يصرخوا صرخة المعلم الماهر، وان يتمثلوا للمسلمين بمثال الطبيب النطاسي، الذي يشخص الداء، ويحصر الدواء، ويصيب الهدف من العمل الحثيث على استعمال الدواء، لانتهاء الداء الخبيث، والعلل والامراض المهلكة، قبل ان تقضي على هذا الجسد، فيدخل في خبر كان، ويعود الناس كأمس الدابر^(٤٩).

وتعد مرحلة نهاية العهد الملكي وبدايات العهد الجمهوري بنماذج الاربع من مراحل الأكثر جدل في تاريخ العراق السياسي والاجتماعي ليس على المستوى التحول الذي طرا على شكل النظام السياسي العراقي من نظام ملكي الى نظام جمهوري (١٩٥٨ - ٢٠٠٣) ذات نمط شمولي متسلط فحسب، وانما ايضاً على ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من العنف السياسي الداخلي الى الحروب الخارجية الذي عادتاً ما يرافقه تداخل كبير ما بين الاثنين سوءا على مستوى القومي كالذي شهده العراق من نزاعات ما بين حكومة بغداد آنذاك، وما بين الاحزاب الكردية في

وان يكون عمل الاصلاح عامة للشعب العراقي، ولا يتضمن مسائل طائفية^(٤٦). بمعنى انه رأى الحل يكمن بالرقى والصلاح والوحدة، كما دعى الناس الى التصدي لمهمة محاربي جرائم التعصب، والرذيلة من النفوس عن طريق سد باب المجادلات المذهبية واغلاقها تماماً، وان يعقد المسلم قلبه على الاخاء الصحيح لاخية المسلم، وان يلتفت المسلمون ويتيقظوا لعدوهم الذي لهم بالمرصاد يريد سحق الكل، ومحو الجميع، فهذا كفيل بتتمية فكرة الاتحاد بين المسلمين^(٤٧).

يذكر المؤرخ العراقي في العهد الملكي عبد الرزاق الحسني في مقدمة كتاب الشيخ كاشف الغطاء (أصل الشيعة وأصولها) بان الشيخ كاشف الغطاء كان شديد التركيز على الوحدة الوطنية بين المسلمين، اذ بلغ الحرص به في دعوة المسلمين خلال خطابة امام مكوني المؤتمر الاسلامي الأعلى في القدس بفلسطين ان يدعوا المسلمين الى: نبذ وإنهاء الفوارق المذهبية، دفن الاحقاد، وعمل جميع المسلمين سوية على اعلاء كلمة الله العليا^(٤٨). في السياق ذاته ينيط الشيخ كاشف الغطاء مهمة الاصلاح الديني في مقدمة

المسلمين، ولهم الحق في ان يرتادوها، ويعبروا عن عواطفهم اتجاهها، في كل وقت وزمان^(٥١). هذه الحقوق تحقق جزء كبير منه في أول حكومة جمهورية بعد ثورة ١٤ تموز على سلبات العهد الملكي بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم، حيث وصفت بأنها: "أول حكومة وطنية لم تمارس الحكومة من خلالها أي نوع من أنواع التمييز الطائفي"^(٥٢). وبعد اسقاط عبد الكريم قاسم تولى السلطة في العراق في العام ١٩٦٣ الاخوين العارفين، وتميز نظام الاخوين عارف بالتدين المتشدد، اللذين تعاقبا على الحكم، اذ ان المشاعر الشخصية لأول هذين الأخوين - عبد السلام - عارف وصفت بأنها اقصائية^(٥٣). هذه الحالة الدوغمائية، التي تميز بها حكم اول العارفين ضد المجموعات العراقية، لم يركز عليها كثيراً - السيد محسن الحكيم - ولم يعتبرها تعبير عن النظرة الاجتماعية العامة عند أهل السنة، فقد ابدى موقفاً أبوياً لكل المجموعات منطلقاً بذلك من الموقف الوطني والانساني اتحاد كل العراقيين، يتضح هذا المعنى ما قاله لوفد رسمي حكومي: انا لا أرغب ان أذكر لكم إلا ما فيه

اقليم كردستان أو على مستوى النزاع الطائفي القومي، كالذي شهده العراق مع جارتها ايران. على العموم، فان هذه الحقبة الممتدة ما بين نهائيات العهد الملكي، والجمهوريات الثلاثة الاولى في العراق، كان لآية الله السيد محسن الحكيم دوراً كبيراً في مستوى رفع الوعي العام، باتجاه تجاوز الخلافات العرقية والطائفية. يذكر أحد انجاله - آية الله محمد باقر الحكيم - ان ما تميزت به مرحلة المرجعية الدينية لسيد محسن الحكيم، نقد موضوع الطائفية، او ما يسمى بموضوع الوحدة الإسلامية، وكذلك يمكن التعبير عنها حسب الحكيم، بموضع حقوق الشعب العراقي^(٥٤). وتتمثل تلك الحقوق في: المناهج التعليمية، ووسائل الاعلام، وحرية المعتقد والاعتراف به، فعلى مستوى الحق بالتعليم، طالب الحكيم بتأسيس المكتبات في مختلف أنحاء العراق، وذلك ليتم التعبير عن الولاء لاهل البيت من دون تضيق، معتبراً في الوقت نفسه، قضية العتبات المقدسة ليست مختصة بجماعة معينة من الناس او بحكم معين، وانما هي ملك لكل

ممن اسماهم باولياء الطاغوت، حيث جاء في إحدى فقرات البيان المذكور: "ان الطاغوت واولياءه، يحاولون ان يوحوا الى ابنائنا البررة من السنة، ان المسالة مسالة شيعة وسنة، ليفصلوا السنة عن معركتهم الحقيقية ضد العدو المشترك"^(٥٥). موجهاً في الوقت ذاته كلامه للعراقيين جميعاً، بان المعركة ليست بين الشيعة والحكم السني العادل، مشيراً الى ان الحكم الذي مثله الخلفاء الراشدون، كان يقوم على أساس الاسلام والعدل، هو الذي ادى بالامام علي(ع) ليحمل السيف للدفاع عنه، اذ حارب جندياً في حروب الردة تحت لواء الخليفة الأول ابي بكر(رض)^(٥٦). واصفاً الحكم الواقع آنذاك، بانه ليس حكماً سنياً، داعياً العراقيين الي توحيد كلمتهم وصفوفهم، من أجل إنقاذ العراق من كابوس الاستبداد، وان يساهم العراقيين جميعاً في قيادة بلدهم وبناء وطنهم^(٥٧). هذا المنحى في الاعتدال الوارد في بيان محمد باقر الصدر، يبتعد عن رؤيته الفقهية للحكم، ويفند ايضاً ادعاء النظام السابق بأنه - السيد محمد باقر الصدر - يريد حكومة في العراق على الغرار الايراني، لأن مضمون البيان على اقل الاحتمالات يشير الى

صلاحي وصلاحي شعبي على اختلاف مذاهبهم وقومياتهم لا فرق عندي بين عربي وكردي وتركي فكلهم أخواني وأولادي، أرغب في إسعادهم والمحافظة عليهم بكل ما أوتيت من قوة^(٥٤). كما استمر الجهد الاصلاحى لنقد الطائفية في مراحل الجمهوريات الانقلابية (١٩٦٣ - ٢٠٠٣) أي منذ استلام العارفين للسلطة وصولاً إلى مرحلة حزب البعث التي تزايد فيها الانقسامات العرقية والمذهبية كثيراً، فكان هناك إسهامات في احتواء طائفية السلطات الاستبدادية البعثية لاسيما تلك التي عامل بها نظام صدام حسين المجموعات المعارضة الشيعية والكردية وزعمائها الدينين والسياسيين بقسوة.

يأتي رد السيد محمد باقر الصدر الذي ذهب ضحية قسوة النظام وطائفيته الى جانب عدد من علماء الدين والمتقنين العراقيين رداً عقلياً محاولاً ان يرب الصدع والقسوة الذي أوجده النظام الاستبدادي، فقد حاول السيد محمد باقر الصدر في العديد من المناسبات ان يكون خطابه وحدوي، حيث جاء في بيانه الأخير، يوصي فيه - السيد محمد باقر الصدر - الشعب العراقي بكل مكوناته الدينية والقومية من الحذر

ويشير السيد محمد الصدر ايضاً، بان الاسلام لم يفرق بين مذهب ومذهب، لا بتصريح ولا بتلميح، قائلاً: الى ان المسألة الطائفية في العراق، بقدر ماهي طائفية سياسية، ناجمة عن اقضاء عدد من المجموعات العراقية من مناصب السلطة من جهة، فان هذا الاقضاء سوف يولد خلافاً مصلحياً ومؤدج من قبل اشخاص يدعون تمثيلهم للمذاهب الاسلامية. هذين النمطين النفعيين، رفضهما السيد محمد الصدر، داعياً العراقيين جميعاً الى التسامح، والابتعاد عن زج المشاعر الدينية، من اجل المأرب النفعية، وانهاء حالة استغلال المرافق العامة للدولة، وذلك من خلال الرجوع الى ما اوصى به الدين، من التعايش، ووحدة الصف^(٦٠). الى جانب تلك الأطروحات العلمائية، لنقد الطائفية ونبذها، عملياً ونظرياً، من اجل اندماج وطني بين المجموعات العراقية المختلفة، ذهب عدد من المثقفين الوطنيين في العراق بدراسات جادة، من خلال وضع النقاط على حروف نقد الطائفية، لتجاوزها وبناء دولة وطنية، قائمة على التعددية، ومستندة على مباني

حكومة وطنية تجمع كل العراقيين، وليس الأصناف من الحكومات الأخرى، سواء على طراز ولاية الفقيه الايرانية، أو حكومات المستبد في العراق.

على أي حال، فان ما يفهم من الموقف الرفض للطائفية السياسية عند محمد باقر الصدر، يكاد يكون مقارباً مع ما عرضه السيد محمد الصدر في العديد من الرؤى، سواء عن طريق صلاة الجمعة الموحدة، التي نادى بها مع أهلي الانبار، أو بأسلوب الخطابات والبيانات والمؤلفات، التي ندد من خلالها بالطائفية السياسية، كتلك التي عرضها في كتابه(الطائفية من وجهة نظر الاسلام) الذي وضع من خلاله أفكار في غاية الأهمية، اذ قال بان الخلاف الطائفي يشكل خطر على الاسلام بجميع مذاهبه، لاسيما تلك المذاهب التي وقع أصحابها طرفاً للنزاع، واصفاً ذلك الخلاف بانه أجنبي عن الاسلام^(٥٨). كما ان الأديان التوحيدية الاخرى، شأنها شان الدين الاسلام، تدعو الى خلق مجتمع متكامل لا يوجد فيه تمييز او تفكيك للأواصر الترابط التي ينتجها القول او الفعل الطائفي^(٥٩).



الى: أنها تنمو في جزء من الوسط العلماني من اصحاب التوجه القومي، ومن كل المذاهب^(٦٣). اما الكاتب العراقي المقيم في سويسرا، سليم مطر، فقد شخص في كتاباً له بعنوان (الذات الجريحة) انتشار المشكلة الطائفية في العراق، لسبب سياسي، قائلاً: "الجرح الطائفي في الهوية العراقية، لا يكف عن التزييف، جاعلاً من الوطن مبتغى لأحلام الطامحين إلى التوسع والاستحواذ"^(٦٤). مع ذلك، لا يرى سليم مطر ضرورة في ان تقوم كل مجموعة بدفاع عن مجموعتها، وإنما راب الصدع - الطائفي - واجب على كل العراقيين كافة: "ليس بالضرورة ان تكون كادحاً لكي تدافع عن حق الكادحين، ولا ان تكون امراه لكي تدافع عن حق النساء، ولا ان تكون كريدياً لكي تدافع عن الاكراد... ولا ينبغي ان تكون شيعياً لكي تدين طائفية الدولة، وتدافع عن حق الشيعة بالمشاركة العادلة بادارة الوطن"^(٦٥). مشيراً الى ان المرء يكفي ان يكون عراقياً فحسب لكي يحق لك ادانة الظلم المسلط ضد أي طبقة او فئة او طائفية^(٦٦). والى جانب تشخيصه للمشكلة في العراق والمتمثلة بالطائفية السياسية، يضع سليم مطر ثلاثة شروط للحوار، قد تسهم

التسامح الاخلاقي، والانساني، الى جانب التفاهم الفقهي.

من هنا كان لعدد من المثقفين العراقيين، دراسات نقدية متميزة، وجاءت كتابات حسن العلوي، سواء في عهد النظام البعثي أو بعده، فمن ضمن كتاباته في العهد الأول، وضع العلوي كتابه (الشيعة والدولة القومية) ليصب فيه جام غضبه على رؤساء الحكومات، التي مسكت زمام قيادة البلد من العهد الملكي، مروراً بالعهد الجمهوري، واصفاً رؤساء تلك الحكومات، وبمساعدة العنصر البريطاني، بأنهما ساعدا في ايجاد الشرخ الطائفي^(٦٧).

لذا فهو، يرى ان الطائفية في العراق ما قبل عام ٢٠٠٣ لم تحدث: "بين المواطنين والمواطنين بالدرجة الاولى، ولا بين مدينة ومدينة، ولا بين محلة ومحلة كما الحال في بلدان اخرى"، انما في الجانب السياسي (السلطة)، بمعنى ان الطائفية في العراق سياسية، وذات علاقة مباشرة بالسلطة: "ان الطائفية العراقية شبه محضة ذات علاقة بالسلطة وانها لم تحدث بين المواطنين"^(٦٨). ويرى العلوي: بان الطائفية العراقية لا تتصل بمصدر ديني او فقهي، مشيراً

و بصورة أكثر تشدداً فان ما طرحه سليم مطر في ما اسماه بالمركز الروحي للنجف فقط، اما الكاتب محمد سعيد الطريحي الذي نحن بصدده، فقد جعل من النجف مركزاً سياسياً، وروحياً، في ان واحد لشيعة العراق والعالم، اسماها بـ(دولة النجف)^(٦٨). ذاكراً بان هذه الدولة من الممكن ان تحل مشكلة الشيعة في العراق، وأنها اذ ما عالجت فإنها تنتهي ما وصفها بماسي الشيعة في كل العالم^(٦٩). على كل حال هذه العودة القوية للهوية الفرعية على حساب العراق الواحد جغرافياً والمتنوع لغوياً ودينياً، ساهمت سياسات نظام صدام حسين في طرحها بصورة كبيرة اتجاه الشيعة، لكن هذه السياسية الجائرة، لا تبرر اتخاذ مواقف انفعالية، قد تساهم في تفكيك الدولة العراقية.

بصورة عامة، فقد عرفت سياسة نظام صدام بسياسة العصا والجزرة: سياسة العصا من (اعتقالات، تنفيذ اعدامات، طرد) بازاء الشيعة المشتبه بانتمائهم الى التنظيمات السياسية الشيعية، اما سياسة الجزرة والاعراء بازاء عدد من الوجهاء، وزعماء القبائل، بالانضمام أو

في تجاوز المشكلة الطائفية، ومن تلك الشروط مايلي: اولهما التسامح وتجنب الوقوع في التعصب ضد المذهب الفلاني أو معه، وان يبقى ثابت الوحدة الوطنية هو الدليل والغاية، الى جانب ترسيخ الفكر التعددي، وضمان مشاركة جميع المجموعات العراقية من خلال نظام ديمقراطي، ثانيهما تجاوز تسمية الطائفة الشيعية التي يستخدمها الاعلام الغربي وغيره بخبث مقصود، ان جراحات سليم مطر التي ذكرها في(الذات الجريحة) يبدو في يومنا هذا ازدادت عمقاً اذا علم ان هناك نعت اخرى الى جانب نعت الطائفة الشيعية، فاخذ الاعلام يطلق باستمرار على السكان في مناطق غرب العراق ومدنه الأخرى، تسمية العرب السنة. اما الشرط الثالث لتجاوز الطائفية حسب سليم مطر، فيشير الى جعل النجف مركز روعي، لكي تكون عامل قوة للعراق، مثلها مثل: مكة، الأزهر، والفاتيكان، بدل العكس من جعلها عامل ضعف وفوق كل تدخل ونفوذ القوى الخارجية^(٦٧).

هذه الفكرة، أي - فاتيكان العراقيين - القت تجاوباً عند كاتب نجفي مقيم حالياً في لندن،

الاجابة عن الاستفهامات المذكورة انفاً بأسلوبين: الأول يتمثل في اراء عدد من علماء الدين، المثقفين، والكتاب المهتمين بالشأن السياسي والاجتماعي العراقي، اما الأسلوب الثاني فقد اعتمدنا خاصية الاستبيان العلمي المفتوح، الذي أجريناه على نخبة واعية من: أساتذة جامعيين، طلبة جامعة، وطلبة علوم دينية، وكذلك على عدد من اصحاب المهن المتقدمة.

المتبع للتاريخ السياسي العراقي، يرى علماء الدين، ونشدد على كلمة علماء، دور كبير في متابعة القضايا الوطنية المهمة كما هو واضح سلفاً. اما حالياً برز آية الله السيد علي السيستاني في العراق، أي بعد عام ٢٠٠٣ بصورة المراقب والناصح لجملة من المشاكل التي مر بها العراق، وأهمها المشكلة الطائفية، حيث رأى السيستاني ان العنف الطائفي الذي يضرب الشعب العراقي، يقصد من ورائه الحصول على مكاسب سياسية^(٧١). وفي اجتماعة بممثل الامم المتحدة في بداية العام ٢٠١٤، وصف السيستاني المشكلة الطائفية، قائلاً: "ان الطائفية في العراق هي سياسية وعلى مر التاريخ".

بالتحالف مع النظام^(٧٠). الذي أوجدت قسوته حالة انفعالية عند اطراف معارضة له، انكشفت ارهاصاتها بعد سقوط ذلك النظام في التاسع من نيسان من العام ٢٠٠٣ وما رافقها من حالة فوضوية على المستوى المؤسساتي والحزبي، وكانت النتيجة بروز ظاهرة الصراع السياسي بين العديد من تنظيمات المجموعات العراقية وشخصها، وهو ما بات يشكل تهديد خطيراً للسلم المجتمعي العراقي، لم يشهد مثله من قبل الذي كان يرتجي ان يتجاوز مشاكله: العرقية، والطائفية السياسية، وان يعيش في دولة مدنية ديمقراطية، تسودها روح الدستور، ومبدأ العدالة، وتحترم فيها حقوقه كافة. اذن هذا الواقع المرير هدد حياة المواطنين العراقيين وحقوقهم. يضعنا وجميع النخب الوطنية العراقية الأخرى، امام مجموعة من التساولات منها: ماهو السبب الرئيسي للطائفية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ هل للعنصر الاجنبي دور فيه؟ ثم هل يقدم الخطاب السياسي العراقي المعاصر، الهوية الفرعية على الهوية الوطنية؟، هل للعوز الثقافي، والفشل التنموي دور في انتشار الطائفية؟ ثم كيف يكون الحل للخروج من المشكلة الطائفية؟. نعتد في

مرة، الى ان هدف تلك التنظيمات هو ايقاع الفتنة بين ابناء الشعب العراقي، وايقاد نار الحرب الاهلية، للحيلولة دون استعادته لسيادته، وامنه^(٧٥). فالحرب الطائفية المرفوضة عند اغلب الشعب العراقي، تعد على حد وصف فالح عبد الجبار عند تنظيمات القاعدة، حرب مقدسة: "ان تنظيمات القاعدة تعتبر الحرب الطائفية مقدسة"^(٧٦). لكن في المقابل رفض السيستاني، اقتحام مساجد أهل السنة، من أي مجموعة كانت، وطلب رفع التجاوز عنه، وتوفير الحماية للمصلين^(٧٧).

يضاف الى ما تقدم، فان تأسيس الحكومات التي توالى على حكم العراق كانت التشكيلية الطائفية واضحة فيه، بالرغم من محاولات رجل السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أن يخفف من تسميتها بالمحاصصة الطائفية، فآخذوا يطلقون عليها، بالديمقراطية التوافقية، ابتداءً من تشكيل مجلس الحكم. عندما اصدر المدير الاداري المعين من قبل بريمر اللائحة التنظيمية رقم (٦) في الثالث من تموز سنة ٢٠٠٣، أعلن من خلالها، عن تأسيس سلطة

كان السيد السيستاني منذ الايام الأولى للوجود الامريكي في العراق، حدد المشكلة بالعراق هي بالطائفية السياسية والمصلحية^(٧٢). فهو حرص على ان يحث العراقيون من الوقوع في شراكها، معداً تلك الفتنة نتيجة لتراكمات الماضي، وما اسماها بمخططات الغرباء^(٧٣). وفي رسالة جوابية الى أكمل الدين احسان اوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، حول مؤتمر مكة، نفى السيستاني ان يوجد في العراق صراع طائفي قائم على أسس دينية، بل واصفاً ما يحدث هو أزمة سياسية، دون ان ينفي ممارسات عنيفة ذات ابعاد طائفية للحصول على مكاسب طائفية، محملاً من اسماهم التكفيريين، تأجيج الصراع بين مختلف الاطراف خدمة لمشروعهم^(٧٤). كما يرى السيستاني: ان الهدف الأساس من إطلاق التهديدات ضد الشعب العراقي، وما سبقها واعقبها من أعمال اجرامية، استهدفت عشرات الآلاف من الابرياء في مختلف انحاء العراق، من قبل التنظيمات المتشددة من قبيل: تنظيم القاعدة، والمجموعات الارهابية الاخرى. فوجة السيد السيستاني تحذيره أكثر من

المختلفة، تساعد على ترسيخ الفرقة والطائفية. هذا التحليل نجده عند مسؤولين عراقيين، في تصريح لقناة الحرة الامريكية بتاريخ ٢٠١٤/٤/٥ ذكر رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني قائلاً: "ان التعايش السلمي في العراق بات معدوماً... وان العراق يوشك ان يتفكك".

الواقع الماساوي المشار اليه انفاً، الذي افتعلته الطائفية السياسية، والعرقية القبلية، الذي لا يتمنى اغلب سكان العراق ان يمر به، لما فيه من تهديد للوجود الوطني، كان قد أشار الى خطورته عدد من الدارسين العراقيين والعرب، ففي كتابات الباحث والمتقف العراقي رشيد الخيون، يشير في أحد مؤلفاته قائلاً: هناك معوقات للتعايش، نتيجة تكريس ثقافة فقهية، وقومية، تشد تأثيراتها بدوافع سياسية مثلما هو الحال اليوم... حيث برز واضحاً في تشكيل الكيانات السياسية التي قسمت العراق الى: غيتوات طائفية وقومية^(٧٩).

وبهذا الصدد يحمل رشيد الخيون، من اسماهم بوجهاء الطوائف مسؤولية تكريس الطائفية، والانعزال القومي، والديني، ذلك لاستغراقهم بالبعد الطائفي، والعربي، على حساب الهم العراقي^(٨٠).

الائتلاف، مجلس الحكم، ويتألف هذا المجلس من (٢٥) عضواً، اختيروا على أساس المحاصصة العرقية والطائفية^(٧٨).

هذه المحاصصة المقيتة، إضافة تأسيس مغلوط ايضاً، من خلال إيجادها ما يشبه العرف التوافقي، بشأن توزيع المناصب الحكومية، لأن الحكومات وامتداداتها الإدارية، التي تلت المجلس المذكور، وان كانت منتخبة، لكنها لم تستطيع ان تغادر حالة الانقسام والفرقة، ويبدو انها مستمرة حتى الانتخابات النيابية الرابعة في نيسان ٢٠١٤/٤/٣٠، حيث تشير العديد من الدلائل، على انها لا نقل طائفية عن نظيرتها السابقات، في ضوء احتدام التصادم بين المجموعات المختلفة: عرقياً طائفيّاً، حزبياً، سواء كانت ما بين المجموعات المؤيدة للحكومة العراقية في بغداد، والمجموعات الحزبية والعشائر المؤيدة للمجاميع المسلحة في مناطق: محافظة ديالى، محافظة الانبار، غربي بغداد، في تصريح لنيكولاي ميلادينوف، ممثل الأمم المتحدة بالعراق بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣، اي قبيل الانتخابات النيابية المزمع اجراها في ٢٠١٤/٤/٣٠ يقول فيها: ان الدعاية الانتخابية الجارية بين الائتلافات العراقية

المذهبي، هو مشكل سياسي، كما ان الطائفية، هي افرز المشكل السياسي^(٨٣). فيما عبر الباحث في علم الاجتماع السياسي فالح عبد الجبار، عن مسالة في غاية الخطورة والتعقيد من الاراء السابقة، حول الكيفية التي تنتهي بها المسالة الطائفية السياسية، والعراقية، فقد أشار الى ذلك قائلاً: "لن تزول الانقسامات الطائفية . فهي اختلافات ثقافية ذات بعد تاريخي مديد"^(٨٤). لكن فالح عبد الجبار ارتى انه من الممكن ان يزول، تسييس الاسلاميين والمتعصبين للاختلافات الدينية، والعرقية^(٨٥). مشيراً الى ان المخرج من عنق الزجاجة الطائفي، الذي بلغ حدود القتل على الهوية، هو الوسطية السياسية، المزاج الأكثر شيوعاً وسط الطبقات الوسطى، المتعلمة، والمالكة، العابرة للمذاهب والطوائف، والائثيات، ان أصوات هذه الوسطية حسب فالح عبد الجبار خافته الآن، بسبب طغيان لغة السلاح^(٨٦). ومما تقدم، تكشف الاراء النظرية السالفه الذكر، مدى حجم وخطورة الطائفية السياسية على العراق، كما يتضح خطورة الشرخ الطائفي في الواقع الاجتماعي العراقي، حيث يشير الاستبيان، ان

هذا التنوع الغير الهارموني، وغير المنسجم، حدث بالاكاديمي والمهتم بالشأن السياسي والاجتماعي العراقي، عامر حسن فياض، ان يصفه بالتنوع المتنافر، والمتناذب^(٨١). هذا الروية السلبية، والواقعية في الوقت نفسه، تتسجم كثيراً مع الفقرة الاولى من الاستبيان، الذي قمنا باجراه في ٢٥/٢/٢٠١٤ على أفراد ذات مستويات مختلفة من شرائح المجتمع العراقي، حول ماذا كان المجتمع العراقي، يعد من المجتمعات المتجانسة عرقياً، ومذهبياً، فقد جاءت مانسبته ٧٥%، تقول بان المجتمع العراقي، غير متجانس عرقياً، ومذهبياً، في حين رأى ٢٥%، العكس من ذلك.

لذا هناك تحذيرات من خطورة تزايد الحالات الانفعالية للمجتمع في العراق، ومنها ما قدمه الكاتب والاستاذ عبد الامير زاهد، عندما حذر من خطورة الشرخ الطائفي، حينما تكمن في الجانب السياسي، اذ انها سوف تكون علاقة جدلية بالاستبداد السياسي، لان هذا النوع من الاستبداد، يرتبط بالطائفية، والعكس صحيح^(٨٢). اما الباحث في علم النفس اسعد النمر، فيتفق كثيراً مع الرأي السابق، حينما يشير الى ان ما اسماه بالمشكل

التدخل الاجنبي، اذا لا تتدخل ما اسماها بالايادي الاجنبية في الشأن العراقي، فسيكون كل الشعب العراقي، ياتجاه صوب الانسجام وتقارب^(٨٧). في السياق نفسه، رجح آية الله محمد حسين فضل الله، جذور الحالات الطائفية، ومنها الحالة العراقية، ترجع الى اليد الاستعمارية الخفية، التي تختفي وراءه كثير من اساليب الإثارة، والتفجير، التي يستغل - الاحتلال - فيها الهوس الطائفي، والبدائية السياسية، والتخلف الفكري، من أجل توليد المزيد من المشاكل، والخلافات، التي تزيد القضية الوطنية عمقاً^(٨٨). ويرجع الشيخ محمد مهدي الاصفى، الفتنة الطائفية في العراق، الى ما وصفه بالاستكبار العالمي، معزراً رايه بتهديد ينسبه للسفير الامريكي - انديك - للعالم الاسلامي باستخدام كل الاوراق الاستكبارية حتى أثارة الفتنة الطائفية بين المسلمين^(٨٩).

مصدق ما تقدم، نجده في تقييم ما قامت به القوات الأمريكية بحماية ابار النفط، وبعض المؤسسات المرتبطة بادارة النفط. وتركت العراق يعيش حالة من الفوضى، ولم تكتف بذلك بل اوغلت في تمزيق النسيج الاجتماعي، من خلال

نسبة ٨٥%، يرون ان السبب الرئيسي، سياسي، بينما قال بنسبة ١٥%، هي - سبب الطائفية - تاريخية، ودينية. وقد تبين لنا من خلال الاستبيان، ان نسبة ٨٦%، قالوا ان موقف اصحاب السلطة، يدفع باتجاه الطائفية، من الذين استبينه ارائهم، والذين قال بعضهم: ان هناك ازمة في الخطاب الوطني عند اصحاب السلطة، وهذا يتضح من خلال تأكيدهم على القضية الطائفية في الخطاب السياسي، وذلك لاستمرار بقاءهم في السلطة للتأكيد على ان الاخر هو العدو الطائفي. وفيما يتعلق الأمر بالدور العنصر الاجنبي، في انتشار الخطر الطائفي على العراق، نجد هناك، ممن ابدى مخاوفه من تأثير ودور اجنبي على العراق، ذلك راجع الى طموحات غير مشروعة في العراق، منها ما هو تقاطع في المصالح بين بعض الدول: منها على المستوى الاقليمي، الدور الذي يلعبه الخصمان اللدودان: السعودية، وايران، على الجراحات العراقية. فضلاً عن التدخل الدولي بمحاورة المختلفة، ومنه محور الولايات المتحدة الامريكية. لقد ابدى السيد السيستاني موقفاً اخرًا، يصب في الوحدة الوطنية، عند تحذيره من

العراقي الجديد على جانبيين: الأول يتمثل بغياب التجربة السياسية للكثير من الساسة المحسوبين على الشيعة، والجانب الثاني المسؤول عن ازمة تفكيك النسيج الاجتماعي دول الإقليم او ماوصفه بالنظام العربي التقليدي^(٩٣).

هذا الكلام المذكور، يرفض رجال السلطة في العراق، الجانب المتعلق بالفشل في إدارة الدولة، وافتقادهم للرؤية الصحيحة في التعامل مع الازمات الكثيرة في البلد، لكن ألبيب لا ينكر وجود الجانب الاتهامي، بعضهم بعضاً، بتلقي الدعم المالي واللوجستي، من بعض الدول الإقليمية، وتوجيه اللوم اليها تلميحاً وتصريحاً. في تصريح لرئيس الوزراء أول حكومة منتخبة بعد عام ٢٠٠٣ يحمل ابراهيم الجعفري عقب حادثة التدافع على جسر الائمة في بغداد، مسؤولية ما وقع من مئات القتلى وجرحي، اثر اندلاع الشاعات عن وجود العبوات القابلة للانفجار وسط الزائرين، الى ما اسماهم الأعداء الذين يسعون الى انهاء التعايش المذهبي عبر الفرقة، والتناحر الطائفي^(٩٤). في مضمار ذاته صرح مستشار الأمن القومي موفق الربيعي، في عهد حكومة

اذكاء نار الفتنة الطائفية، ودفع البلاد الى هاوية الحرب الاهلية، وترك حدود البلاد الدولية مفتوحة^(٩٥). وي طرح الباحث فالح عبد الجبار سؤالاً مفاده: هل ان الامريكان بعد احتلالهم للعراق، ساعدوا في تأجيج الانقسام الطائفي في العراق؟ فيذكر بان جواب هو بنعم ولا. لا لان الامريكان بتحليلية كانوا يجهلون تضاريس المجتمع العراقي المذهبية والعرقية، ونعم بسبب حماقات الامريكان في احتلال العراق وادارته لا تعد ولا تحصى، وبخاصة حل المؤسسات في بلد تهاوت فيه كل المؤسسات الاجتماعية، وبات تعيش في فراغ مدمر^(٩٦). يقول الكاتب نبيل ياسين في وصفه للدور الذي حاول ان يتدارك به بول بريمر الأمر الخطير الذي يمر به العراق سياسياً، وامنياً، واقتصادياً هو بدل ان يشكل فرق قانونية تقوم باجراء انتخابات نزيهة تشرف عليها خبراء من الامم المتحدة، كان أي بريمر يسال عن النسب المذهبية قبيل تشكيل مجلس الحكم لكي يضع رقماً وهو ما مثل فاتحة لتعقيدات العملية السياسية العراقية^(٩٧). كما لا يخفي نبيل ياسين من توجيهه اليوم في تأزيم النظام السياسي

ايضاً بالطائفية، لبنان، حيث يذكر الحص:الم اشاهد في حياتي طائفيًا، يعترف بانه طائفي، كما لم اشاهد كذبًا، يعترف بكذبه، لانه لو فعل لكان صادقاً، وهو ليس كذلك، فالكذب مذمه، وكذلك الطائفية^(٩٧). كما يذكر عالم الدين العراقي، الشيخ الدكتور احمد الكبيسي، في مجال رفض الطائفية، وظهوره آنذاك، من طراز الأفاضل من علماء الدين، الداعين الى الوحدة الوطنية، وذلك حينما اشتد التشنج الطائفي، وما رافقه من حملات اثاره للفتنة التصادية في محافظات غربي العراق مع بدايات عام ٢٠١٣، حيث دعا الشيخ الكبيسي، جموع المحتشدين اكثر من مرة، الى تقديم المصلحة الوطنية، ووحدة البلد، وترك الخطابات الطائفية، التي كان يرددتها بعض المتجمهرين في ساحات الاعتصام، وبذلك - الشيخ الكبيسي - اثبت انه قدم خطاباً وطنياً وليس كباقي الخطابات التي تسود العراق التي تقدم العرق والطائفة على الهوية الرئيسية(العراق). التي تبين لنا من خلال الاستبيان ان نسبة ٩١% قالوا ان الخطاب السياسي العراقي المعاصر يقدم الهوية الفرعية سواء كانت عرقية، طائفية، وحزبية على الهوية الوطنية من الذين استطلعنا ارائهم

ابراهيم الجعفري، بان المملكة العربية السعودية، هي الداعم المالي، والمعنوي، للجماعات المتشددة، كما ذكر موفق الربيعي ان اكثر من ٦٠%، من الانتحاريين، يأتون من السعودية لإذكاء الحرب الطائفية^(٩٥).

كما تظهر حدة التدخل الأجنبي، في تأجيج الشرخ الطائفي ايضاً، في الطرف المقابل للماسكين بالحكم، عندما اخذت السعودية، وتركيا، مثلاً تدعم الأطراف السياسية المتذمرة من الوضع السياسي بعد عام ٢٠٠٣، ففي اسطنبول بتركيا، انتقد عدنان الدليمي، رئيس مؤتمر أهل السنة في العراق بشدة، تسمية المؤتمر - نصره العراق - المنعقد في ١٥/١١/٢٠٠٦ راغباً بتسميته بمؤتمر - نصره أهل السنة - في العراق، متجاهلاً أي وصف، قد توصف به جبهة التوافق، والمجموعات المتحالفة معها^(٩٦). هذا القول بتبني الطائفية الصريحة، من قبل الدليمي، قد فأجا العديد من المهتمين على سبيل العموم، فمثلاً يذكر الرئيس سليم الحص، الذي تولى رئاسة خمس حكومات لبنانية، وعلى امتداد تسع سنوات، فضلاً عن شغله عدد من الحفائب الوزارية، والمقاعد البرلمانية، في البلد الذي ابتلى

القتال الطائفي في سوريا وامتداد تأثيره على الساحة العراقية، حيث تسيطر جماعات اهابية على بعض المدن العراقية مثل الانبار. في الوقت ذاته ومن المضحك المبكي حول ما وصل اليها زعماء المجموعات العراقية المختلفة من ازمة في الخطاب ان يعلن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك في حملته الانتخابية المزمع اقامتها في ٢٠١٤/٤/٣٠ شعار لا تدخل الفارسي بالعراق.

عموماً المساهمة السلبية من الدول الإقليمية في الواقع العراقي مرفوضة لأن لها تأثيراً كبيراً على مستويات مختلفة فقد أصبح النسيج العراقي مفكك من أي حبة من تاريخية السياسي. وعلى المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، فبعد ان كان العراق يعد من البلدان المكتفية ذاتياً أصبح اليوم مستوردا لكل شي بما فيها المحاصيل الزراعية، ومن الدول الفاشلة على المستوى التنموي حيث يرى ٨٠% ان العراق يعاني من فشل في السياسات التنموية. اما على المستوى السياسي فتشير الحالة السياسية العراقية الى وصولها الى مستوى العجز السياسي، وتبادل

الذين ارجع عدد منهم السبب يعود الى الثقافة المجتمعية من جانب، والرغبة بتحقيق المصالح والامتيازات من جانب اخر، في حين عبر ٩% بايجابية الخطاب السياسي عند بعض المسؤولين العراقيين.

كما يتهم الطرف المتحفظ على العلمية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ الجانب الايراني بلعب دور خطير في العراق، من خلال امتلاكها للقدرة على التأثير على عدد من المجموعات العراقية التي تعد مؤثر أساسي في المشهد السياسي العراقي بحكم تقارب المصالح والاهداف^(٩٨). هذا التدخل يبدو انه غير متوقف بالرغم من مرور أكثر من عقد على تغيير النظام البعثي المستبد اذ تشير التصريحات رجال السلطة في العراق مع بدايات العام ٢٠١٤ على الاتهامات المتبادلة بشأن دور بعض الدول الإقليمية التدخل بالشأن العراقي سياسيا وامنيا اذ صرح رئيس الوزراء نوري المالكي في بداية العام المذكور ان تركيا الجار الشمالي للعراق، له دور سلبي في العراق، وفي الوقت ذاته وصف قطر والسعودية هما الداعم الأساسي للارهاب في العراق في ظل

وعلى العكس من ذلك بتصور الافغاني انه ما اهلك الله قبلاً الا بعدما رزؤوا بالافتراق وابتلوا بالشقاق فأورثهم ذلاً طويلاً، وعذاباً وببلاً، ثم فناء سرمدياً^(٩٩). لذا دعى الافغاني الى السمو على الخصومة التقليدية في المجتمعات الشرقية، والى عدم السماح للخلافات الطائفية بان تقيم حواجز سياسية بين أبناء الشعب، وقد دعى الى الاعتبار بالمانيا التي فقدت وحدتها الوطنية من جراء اهتمامها الزائد بالخلافات الدينية، ويقال ان جمال الدين راودته في اواخر ايامه فكرة الجمع بين الطائفتين الكبيرتين في العالم الاسلامي، وانه كان يضع خطة تتضمن انعقاد مؤتمر في الاستانة بين زعماء الفريقين لحل القضايا التي تهمهم^(١٠٠). ومن الرموز الاسلامية الذي امضى في حياته يسعى من اجل إيجاد الوحدة، وبناء الامة الواحدة، والحث عليها بين أبناء العالم الاسلامي، هو عبد الحسين شرف الدين، الذي نقل العديد من النصوص التي تدعوا الى: التأخي، المحبة، والمودة بين الناس، كقولة تعالى: ﴿ان هذه امتكم امةً واحدةً، وانا ريكم فاعبدون﴾^(١٠١). وقوله تعالى: ﴿وان هذه امتكم امةً واحدةً، وانا ريكم فانتقون﴾^(١٠٢). حاول شرف الدين

الفشل في مابين رجال السلطة، وظهور بوادر للاستبداد بأنواعه المختلفة منها السياسي، الديني، والاقتصادي.

ثالثاً: الحلول الممكنة للخروج من المأزق الطائفي في العراق

في هذا المحور نحاول دراسة عدد من الحلول التي قد تساعد في انهاء التوتر الطائفي بالعراق بعضها من المهتمين بالشأن العراقي، والبعض الآخر حلول افتراضية من مفكرين سعوا جاهدين لإيجاد معالجات وتاصيلات عامة للخروج من مسالة الطائفية التي تضرب اغلب بلدان العالم الاسلامي. وسنبداً في محورنا هذا من المقترحات والحلول الرائعة التي قدمها عدد من المصلحين كالمناضل جمال الدين الافغاني، عبد الحسين شرف الدين، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وعدد من الكتاب كمحمد عابد الجابري، فالح عبد الجبار، عبد الامير زاهد، ورشيد الخيون وغيرهم.

حيث أكد الافغاني منذ امد بعيد الى ضرورة الوحدة الوطنية لان توافر الميل إلى الوحدة في امة إنما يعني تبشيرها بما اعدده الله لها من السيادة العليا والسلطة على الامم المتفرقة،

كما يتمثل جراً المشروع الاصلاحى عند شمس الدين فى سياق التعايش المذهبى عندما حرم التبشير فى داخل الاسلام نفسه، قائلاً: "فلا يجوز للشيعه ان يقوموا بنشاط تبشيرى داخل هذا المذهب الاسلامى أو ذاك، ولا يصح من أى مذهب منفرد ان يقوم بنشاط تبشيرى على مستوى عام داخل المذاهب الاخرى، كما لا يجوز ولا يصح ان يقوم أهل السنة باعتبارهم كتلة عقائدية بأنشطة تبشيرية مبرمجة وممنهجة داخل الشيعة"^(١٠٦). هذا الدعوة الاصلاحية لشمس الدين امتاز بها الشيخ على علماء المذاهب الاخرين، ونجد ترجمتها فى الوقت عينه عند ممثل للاتجاه الفيلسفى المعاصر محمد عابد الجابرى بدعوته الى تحويل العقيدة الى مجرد رأى، حيث يرى الجابرى انه بدل من التفكير الطائفى المتعصب الذى يدعى امتلاك الحقيقة يجب فسح المجال لحرية التفكير، الحرية المغايرة والاختلاف وبالتالي التحرر من سلطة الجماعة المغلقة، دينية كانت أو حزبية أو اثنية^(١٠٧). ويرى الجابرى ان تحويل العقيدة الى رأى معناه التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوغمائى دينياً أو علمانياً

ان يرسخ مبدأ الوحدة ايضاً عبر نقله للعديد من النصوص الحكيمة التى تنسب للشخصيات اسلامية تحبذ وتدلل على أهمية الوحدة منها عن ابن عيينة الكوفى: "لأن تأكل السباع لحمى احب الي من ان القى الله تعالى بعداوة من يدين له بالوحدانية، ولمحمد(ص) بالنبوة"^(١٠٣).

وسار الشيخ المتقف محمد مهدي شمس الدين على طريق أسلافه المصلحين، مشيراً الى ان القضايا المهمة التى تساعد كثيراً للخروج من المشكل الطائفى، عدلاً ايها عقيدة مقدسة لا يجوز التهون فى رعيته^(١٠٤). مرجح تقديمها على أى مسألة اخرى فى مقدمتها السلطة، جاعلاً من سيرة أهل البيت(ع) مثلاً يحتذى به، حيث يرى شمس الدين ان أهل البيت(ع) كانوا يهبون لدعم الوحدة وحمائتها وتحسينها كلما تعرضت للخطر، ماثرين بالوحدة على السلطة، وهذا واضح من خلال دعاء الثغور الذى كان يتلوه الامام زين العابدين(ع) فى حماية الامة من الخطر الذى كان يحيط بها آنذاك^(١٠٥). مع ما ان الدولة الحاكمة كانت قد قضت على جميع أهل بيته وسبب ارحامه.

والاعتراف بها، انها قد تساهم في حل المشكلة الطائفية في العراق. وفي سياق ذي صلة قال ٨٠% ان للعوز الثقافي دور في انتشار الطائفية.

بالعودة الى الفكر المعالج للمسألة الطائفية، نجد الشيخ شمس الدين قد سبق غيره، في دعوته الى إلغاء نظام الاقلي والاكثري، الذي كان سبباً رئيساً في تقديم وتمييز مجموعة على المجموعات الاخرى، قائلاً: لا يجوز اعتبار التنوع المذهبي اساساً للتصنيف الى اقلية أو أكثرية، ويجب ان تحترم عقائدهم وإفهامهم الخاصة، ولا ينعكس تنوعهم المذهبي اذا كانوا اقلية على امكانات اندماجهم في المجتمع، وعلى تمتعهم بحقوق عضوية المجتمع، وعضوية الأمة في المجال الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي^(١١١). ونادى شمس الدين بضرورة تعزيز جميع الدوائر العلمية عند جميع المسلمين بهدف العمل على تكوين مجتهدين في المذاهب الاسلامية كلها، وليس على مستوى مذهب معين^(١١٢). هذه الدعوة، نجد صدها عند عدد من المثقفين كتلك التي نادى بها عبد الامير زاهد في دعوته الملحة للخروج من المشكل الطائفي في العراق، اذ رأى أهمية مد

وبالتالي التعامل بفعل اجتهادي نقدي^(١٠٨). في السياق نفسه لكن على المستوى العراقي وجه عبد الامير زاهد دعوته المؤسسات الثقافية وصناع الرأي العام، ومنظمات المجتمع المدني الى المساهمة الخلاقة في حملة(عراق بلا طائفية) ببرامج فاعلة، لان الطائفية لا تكون بديلاً عن الوطن، ولا تبني وطناً وان يخطط لهذه الحملة، وتنفذ على مراحل^(١٠٩). لكن ما يميز زاهد عن الجابري، ان الأول ميز ما بين الطائفية والعقيدة فالاولى عنده ممقوته ومنبوذة، في حين ان العقيدة تعد جزءاً هاماً في المنظومة الروحية لأي انسان، فبدلاً من تحويل العقيدة الى رأي، كما ذهب الجابري، هو ضرورة العمل على ترسيخ التعددية الدينية والاعتراف بها، لاسيما وأنها تتسجم مع العديد من الدساتير، فمثلاً ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، جاء في المادة (٣) منه: "العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الاسلامي، وعضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتمزم بميثاقها"^(١١٠). اما على المستوى الاستبائي، فقد اتضح ان نسبة ٧٥% من شرائح مختلفة من المجتمع العراقي، يرون في التعددية الدينية

الدعوة هذه، نجد صدها عند عدد من المفكرين والمتقنين، كمطالبة المفكر حسن الصفار من الدولة بتجريم ثقافة الكراهية، ونبذ كل أنواع التحريض، قائلاً: "لابد من تجريم ثقافة الكراهية من أي طرف سواء من الشيعة أو السنة.. من الاسلاميين أو الليبراليين أو من أي طرف من الاطراف"^(١٤). في المضمون ذاته ذهب عبد الامير زاهد الى ضرورة ان يعمل المشرع العراقي على قانون يجرم الخطاب الطائفي، والدعوات التحريضية ضد السلم الوطني، ويعاقبها عقاباً رادعاً ايا كانت الوسائل التي تتوسل بها^(١٥). كما ان الجانب التشريعي والرقابي العقلاني لابد له من متابعة وسائل الاتصالات المختلفة ولاسيما الاعلامية منها فتحاسب الموجج للكراهية عبر قنوات قضائية، وتشجع وسائل الاتصال المعتدلة لان للاعلام دور كبير في المرحلة الحالية.

الخاتمة:

السجل الجدلي بين المذاهب والفرق الدينية، الذي كنا بصددده في هذا البحث، ما يزال يدون فيه على ان السبب الرئيسي في إيجاد

الجسور مع المؤسسات الدينية على المستوى العالم كالفاتيكان، والعالم الاسلامي كالأزهر الشريف، والمساهمة في المسعي التي تقارب الأديان، وتعارف الثقافات، وتأصيل الحوار، والتفاهم، والتضامن مع حقوق الانسان^(١٦). الدعوات السابقة نعتقد انها تساهم كثيراً في بلورة مشروع بناء الدولة او الامة تكون عامل أساسي في تحقيق الاندماج الوطني بين المجموعات الساكنة في الدولة من نواحي مختلفة لاسيما السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ولكنها غير كافية اذ ضرورة ايجاد قنوات تواصل وتفاوض جاد وممنهج بين مختلف الرموز الروحية والسياسية في العراق، عموماً اذا كانت هذه الحلول تتسم بأهمية المراجعة الذاتية للانسان العربي ومنه العراقي، فان ذلك لا يعفي الدولة بسلطتها التشريعية من تحمل مسؤوليتها في انهاء التوتر الطائفي عبر سن قوانين تضبط التعدد الحزبي، وتنمي التعدد الديني، والاجتهادي، وتمنع المثيرين للكراهية والاقصاء ضد الآخر المختلف والمؤتلف ايضاً.

اذ ساهم عدد من أعضاء المجموعات من رجال الدين، والرجال السلطة في العراق بتأجيج الواقع السياسي، وهو ما انعكس سلباً على بنية الدولة، ونسيجها الاجتماعي، ووضعها الاقتصادي، في ضوء التطورات السياسية، الاقتصادية، والمعلوماتية التي بدأت افرزتها وتداعياتها، تؤثر سلباً على سيادة الدولة، وانفكاك في قيمها الاجتماعية، والدينية، لا سيما بعد الحرب الباردة، وسيطرة أفكار العولمة، وظهور مشاريع استراتيجية تتبغى اعادة خارطة العالم العربي والاسلامي، يكون الدافع في تحقيق ذلك الهدف من خلال مجموعة عوامل أهمها: الدين، والمذهب، والعرق. لذا يرتي الثنائي المخطط - الطامع والمستبد - ان المذهبية الدينية والأعراف من أهم العوامل التي تكون كفيلاً بتحقيق الدويلات الطائفية في العالم العربي والاسلامي بدأت بوادرها تظهر في العراق بعد العام ٢٠٠٣. يضاف اليه البلدان التي شهدت حركات ما عرف بالربيع العربي في بداية عام ٢٠١١، التي استطاعت اغلب شعوب تلك البلدان من التخلص من أنظمتها الاستبدادية، وتحاول جاهدةً إيجاد بديل ديمقراطي محلها، لكن المعوق الطائفي الى

الشرح الطائفي ما بين المذاهب لم يكن في يوم من الأيام ديني وانما سياسي، منذ بداية ظهور ذلك السجال الجدلي المرير بين المجموعات الذي يشتد ضراوة من حقبة الى اخرى، بدل ان يضمحل وينحل في ضوء الايمان العصري بالانسان دون التعاطي مع لونه او عرقه او دينه، لكن المقدس الديني عادتاً ما يؤظف ويفسر من قبل أعضاء المجموعات في عالمنا ضد ذلك لتحقيق امتياز سياسي.

كنا في طيات بحثنا حول المشكل الطائفي ان نبين ان الحاضرة العراقية تأتي في طبيعة الحواضر والبلدان التي كانت تشهد هذا النوع من الصراع الذي ظاهرة فهم ديني، لكن باطنه وهدفه سياسي(السلطة)، وعلى طول تاريخه السياسي، وصولاً الى انهيار النظام الشمولي الاستبدادي في العام ٢٠٠٣، وما افرزه من تداعيات سياسية قيصرية، اتضح فيهما التوظيف السياسي للدين من قبل زعماء المجموعات، الطوائف، والعرقية، كان يقابله من جانب آخر، نقد للطائفية، عند نخبة من علماء دين، مثقفين، وحتى بعض رجال السلطة على قلتهم.

هناك ارادة صادقة من الجميع لتجاوزها، من خلال الاعتراف المتبادل فيما بين المجموعات والمذاهب العراقية أنفسهم، مع مراعاة مجموعة من الوصايا للخروج من المشكلة الطائفية على المستويات الآتية:
اولاً: مستوى الدولة:

ضرورة ان تتحمل الدولة مسؤوليتها القانونية والأخلاقية بالحفاظ على المجتمع، وذلك من خلال عمل جاد ومكثف، وعلى جوانب سلطاتها الثلاث، وعلى نحو النقاط الأربع الآتية:
١. ان تتحمل الدولة بجانبها التشريعي الهام الاكبر في مكافحة مرض الطائفية، عبر القيام بمراجعة دستورية لبعض البنود، لكي تعزز مبدأ المواطنة، وضمان حقوق الانسان العراقي، فان وجود البنود التي تنص على أهمية الحقوق والواجبات للمواطن تعد عامة، وغير كافية، كما ان هذه البنود، أثبتت عدم فاعليتها في العديد من الدساتير، لذا نحبذ ان تكون البنود الحقوقية في الدستور العراقي واضحة.

٢. ان يعمل المشرع العراقي مع جهات عالمية مهتمة بضمان التعايش السلمي والمجتمعي،

جانب معوقات اخرى، يقف حائلاً دون الوصول الى تحقيق الدولة المدنية الديمقراطية، والسبب في ذلك راجع الى نشوة السلطة بين مجموعات المتشددة من الاسلام السياسي أنفسها، في العالم العربي والاسلامي، ومنه العراق، فهم - المجموعات المتشددة وغيرها - لا يخفون جهداً دينياً، ومادياً، وبشراً من اجل إثارة الفتن الطائفية لتحقيق منافع على مستوى المجال السياسي هو ما يثبت صحة فرضيتنا.

مما تقدم، فمادام ظاهرة الطائفية في العراق، راجعة في الاعم الاغلب لأسباب سياسية، فلا ينبغي لأعضاء للمجموعات العراقية تصوير الأمر الدائر للرأي العام الشعبي راجع الى حجج دينية، لأن ذلك لا يضر بالأديان والمذاهب فحسب، وانما يدمر بنية الدولة، ويفكك نسيجها الاجتماعي وقيمها الأخلاقية ايضاً، هذه الخطورة من المشكل الطائفي جعلتنا مع عدد من المهتمين نؤكد على صيرورة الدولة العراقية، وان نقوم بتشريح الطائفية، وبيان مغزاها السياسي في ماضى من البحث، هذه الحالة التشخيصية للمسالة الطائفية من الممكن تجاوزها اذا ما كانت

هناك تأثير كبير للمستوى السياسي على المستوى الاجتماعي، والعكس صحيح، لذا من الضروري ان تكون هناك وقفه للراغبين بالعمل السياسي مع أنفسهم، قبل الاعلان عن أي امر يخص المجتمع، لاسيما على المستويات السياسية والدينية، لذا ينبغي مراعاة النقاط الأربع الآتية:

١. ان المجتمع العراقي من المجتمعات التي لا زالت تؤمن بالرمزية، والزعامة للشخصيات في العديد من المناطق العراقية، لذا ضرورة ان يكون هناك استمرارية التأكيد على القنوات الدبلوماسية الشعبية الثلاثية:(التواصل، الحوار، التفاوض) فيما بين تلك الوجوه، سواء في حالة التراخي أو في حالات التوتر، الى حين الرقي بالمجتمع من حالة الايمان بالقبيلة الى حالة وجود مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة.

٢. ومن خلال وجود مؤسسات المجتمع المدني سوف تكون عندنا ثقافة مجتمعية واعية، تأخذ على عاتقها، نقد الظواهر السلبية في المجتمع: كالخرافة، والشتيمة، والاستخفاف باراء ومعتقدات الاخرين، سواء كان مصدر تلك الظواهر: رجال الدين، رجال السلطة، او من عامة الناس.

كالامم المتحدة، باصدار قانون يجرم كل قول او فعل يفهم منه انه يحث على الكراهية والتمييز العرقي الديني، والمذهبي، بين الناس، سواء داخل البلد او خارجه، اعلامية كانت الوسيلة او مقروءه، فرداً أو مجموعة، وذلك بسن الفقرات القانونية العقوبية التي تتسجم ونوع التحريض.

٣. ضرورة ان يقوم المجلس النيابي العراقي المقبل بالجهد الحثيث على اصدار مجموعة من القوانين المؤخرة للغاية اليوم، بالرغم من أنها دستورية، وفي مقدمتها قانون التعددية الحزبية، حيث ضرورة ان ينص على التعريف بالحزب السياسي والتفريق بينه وبين المجموعات الغامضة التي تتمتعن الاثنتين معاً، وبذلك سوف تتكشف هوية الكيانات العنيفة والكيانات التي تعتاش على التحريض الطائفي العلني والمخفي.

٤. وعلى مستوى السلطة التنفيذية يناط بها مهمة الحافظ فقط، على النسيج الاجتماعي، واحترام التعددية الدينية والاعتراف بها، وانزال المحاسبة الشديدة بكل من يهدد التعدد الديني، استنتاجاً وظاهراً من داخل السلطة او من خارجها.

ثانياً: المستوى الاجتماعي - السياسي:

٣. رفض بعض الثقافات التي تضر بالمذاهب الدينية والسياسية أكثر ما تفيدها بين المجتمع كالتبشير للمذاهب الدينية والسياسية، والقول بالفرقة الناجية، لأنهما قد تجعلا أتباع كل مذهب ديني ينظر الى المذهب الاخر نظره الهيمنة والسيطرة، مهما كان مصدر تلك الثقافات السلبية، مع ترك حرية المعتقد مسألة فردية كل انسان سواء اراد هذا المعتقد او ذلك.

٤. ترك كل ما من شأنه ان يعكر الأجواء الاجتماعية والسياسية الحساسة في ما بين المجموعات العراقية خاصة، والمجتمع بصورة عامة، لا سيما تلك المرتبطة بالتاريخ، والتركيز دولتياً (التعليم) ومجتمعياً على التربية الوطنية كاشاعة: ثقافة الدولة، الحكم الديمقراطي الليبرالي، المواطنة، التعايش والتسامح، وثقافة الأخوة والوحدة والمودة.

- (١) رشيد الخيون، ضد الطائفية (العراق... جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣)، ط٢، بيروت، مدارك، ٢٠١١، ص١٦.
- (٢) غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم هاشم صالح، ط٣، بيروت، دار الساقى، ٢٠١١، ص١٦٠.
- (٣) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، ط١، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩، ص٢١.
- (٤) محمد الصدر، الطائفية في نظر الاسلام، تعليق مقتدى الصدر، ط٢، بغداد، دار المعمورة، ٢٠١٣، ص٢٤-٢٥.
- (٥) حسن بن موسى الصفار، المشكل الطائفي والمسؤولية الوطنية، ط١، المملكة العربية السعودية، اطياف للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٣١.
- (٦) تيدرو برت جار، اقلية في خطر، تعريب مجدي عبد الحكيم وساميه الشامي، مراجعة وتقديم رفعت السيد احمد، ط١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥، ص١٧.
- (٧) رياض الرئيس، ازمة بناء الوطن والتفاعل العربي(لبنان)، ط١، بيروت، معهد التخطيط والانمائي، ١٩٧٥، ص١١٨.
- (٨) عبد الأمير كاظم زاهد، المعوق الطائفي لصيرورة المجتمع المدني، (بحث غير منشور)، ٢٠١٤، ص٤.
- (٩) المصدر السابق نفسه، ص٤.
- (١٠) المصدر السابق نفسه، ص٤.
- (١١) رشيد الخيون، العراق... توظيف الطائفية سياسياً، في مجموعة باحثين، الطائفية صحوه الفتنة النائمة، الامارات، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧، ص٢١.
- (١٢) اسحاق نقاش، الوصول الى السلطة (الشبيعة في العالم العربي المعاصر)، ترجمة مختار الاسدي، مراجعة عماد الهلالي، بغداد، دار قرطبة للكتب العربي، ٢٠١٢، ص٢٢٣.
- (١٣) رشيد الخيون، العراق... توظيف الطائفية سياسياً، مصدر سابق، ص٢١.
- (١٤) سليم الحص، نحن والطائفية، ط١، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص٥.
- (١٥) رياض الرئيس، ازمة بناء الوطن والتفاعل العربي، مصدر سابق، ص١١٨.
- (١٦) عبد الأمير كاظم زاهد، المعوق الطائفي لصيرورة المجتمع المدني، مصدر سابق، ص٤.
- (١٧) اسد حيدر، الامام الصادق والمذاهب الأربعة، مج١، ط٣، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ٢٠١٠، ص٢٦٥.
- (١٨) علي المؤمن، من المذهبية الى الطائفية، ط١، بيروت، دار الكواكبي، ٢٠٠٧، ص٩٦.
- (١٩) ضياء الشكرجي، لا.. لدين يفسد فيها ويسفك الدماء، ط١، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨، ص٦٦.

- (٢٠) اني شابري لورانت شابري، سياسة واقليات في الشرق الادنى الاسباب المؤدية للانفجار، ترجمة ذوقان قرقوط، ط١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١، ص١٥١.
- (٢١) علي الوردى، وعاظ السلاطين (رأي صريح في تاريخ الفكر الإسلامي)، ط١، قم، دار المجتبى للمطبوعات، ٢٠٠٧، ص٢٦٠.
- (٢٢) المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٠ - ٢٦١.
- (٢٣) علي الوردى، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط١، بيروت، دار ومكتبة دجلة والفرات، ٢٠١١، ص٣٢٤.
- (٢٤) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ - ١٩٩٠، ط١، قم، مكتبة الصدر، ١٩٩٠، ص٣٣٩.
- (٢٥) اني شابري لورانت شابري، سياسة واقليات، مصدر سابق، ص١٥٢.
- (٢٦) علي الوردى، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط٢، بيروت، دار الراشد، ٢٠٠٥، ص٢٠.
- (٢٧) رشيد الخيون، العراق توظيف الطائفية سياسياً، مصدر سابق، ص٦.
- (٢٨) المصدر السابق نفسه، ص٣٥.
- (٢٩) اني شابري ولورانت شابري، سياسة واقليات، مصدر سابق، ص١٥٦.
- (٣٠) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، مصدر سابق، ص٣٤٥.
- (٣١) المصدر السابق نفسه، ص٣٤٢.
- (٣٢) اني شابري ولورانت شابري، سياسة واقليات، مصدر سابق، ص١٥٦.
- (٣٣) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، مصدر سابق، ص٣٤٢.
- (٣٤) رشيد الخيون، العراق... توظيف الطائفية سياسياً، مصدر سابق، ص٣١.
- (٣٥) فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي ازمتا الاندماج والشرعية، في مجموعة باحثين، ازمة الدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص٢٩١.
- (٣٦) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، مصدر سابق، ص٣٤٢.
- (*) قانون الجنسية العراقي للعام ١٩٢٤ أرسى حقوق الجنسية على أساس (التابعة العثمانية) التي لم يكن السكان جميعهم يتمتعون بها. فمثلاً كانت عشائر وعوائل وبلدات كثيرة تتهرب من التجنيد الاجباري فتسجل تابعيتها لايران القاجارية الغريم الاكبر للباب

العالي في اسطنبول، واستمر تطبيق هذا القانون لغاية العام ٢٠٠٣. للمزيد ينظر الى: فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي ازمنا الاندماج والشرعية، مصدر سابق، ص ٢٩٠.

(٣٨) المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٠.

(**) نفي في تلك المدة عدد من المجتهدين وهم: محمد مهدي الخالصي، ابو الحسن الاصفهاني، الشيخ محمد حسين النائيني.

(٤٠) فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي ازمنا الاندماج والشرعية، مصدر سابق، ص ٢٩٠.

(٤١) احمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية في العراق دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص ١٢٤.

(٤٢) رشيد الخيون، المشروطة والمستبدة، ط ١، بغداد - بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ١٩٩.

(٤٣) المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٣.

(٤٤) رشيد الخيون، العراق... توظيف الطائفية سياسياً، مصدر سابق، ص ٣١.

(٤٥) حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني القومي، ط ١، النجف، معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠٠٧، ص ١٥٥.

(٤٦) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، مصدر سابق، ص ٣٤٦.

(٤٧) حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني القومي، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(٤٨) عبد الرزاق الحسني، مقدمة كتاب أصل الشيعة وأصولها مقارنة مع المذاهب الأربعة، ط ١، قم، مؤسسة انصاريان للطباعة والنشر، ٢٠٠٨، ص ٢١.

(٤٩) محمد حسين كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها، مصدر سابق، ص ٣٩ - ٤٠.

(٥٠) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة والمرجعية، الامام الحكيم، ط ١، النجف، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، ٢٠٠٥، ص ٢٣٣.

(٥١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٢.

(٥٢) احمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، مصدر سابق، ص ١٣٥.

(٥٣) اني شابري ولورانت شابري، سياسة واقلبيات في الشرق الادنى، مصدر سابق، ص ١٦١ - ١٦٢.

(٥٤) احمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، ص ١٣٥.

- (٥٥) نقلاً عن كتاب محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر سنوات المحنة وايام الحصار(عرض لسيرته الذاتية ومسيرته السياسية والجهادية)، ط٢، قم، مطبعة اسماعيليان، ١٩٩٧، ص٣٠٥.
- (٥٦) المصدر السابق نفسه، ص٣٠٧.
- (٥٧) المصدر السابق نفسه، ص٣٠٧.
- (٥٨) محمد الصدر، الطائفية في نظر الاسلام، مصدر سابق، ص٢٧ - ٢٨.
- (٥٩) رياض الرئيس، ازمة بناء الوطن والتفاعل العربي، مصدر سابق، ص١٢٠.
- (٦٠) محمد الصدر، الطائفية في نظر الاسلام، مصدر سابق، ص٢٦٠.
- (٦١) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، مصدر سابق، ص١٩٩ - ٢٠٠.
- (٦٢) المصدر السابق نفسه، ص٢٣.
- (٦٣) المصدر السابق نفسه، ص٢٥٩ - ٢٦٠.
- (٦٤) سليم مطر، الذات الجريحة (اشكالية الهوية في العراق والعالم الشرقيمتوطي)، ط١، جاب، مؤسسة فرهنگي سماء، ١٣٨٣، ص٣٧٠.
- (٦٥) المصدر السابق نفسه، ص٣٧٠.
- (٦٦) المصدر السابق نفسه، ص٣٧١.
- (٦٧) المصدر السابق نفسه، ص٣٧١.
- (٦٨) محمد سعيد الطريحي، دولة النجف، النجف، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت)، ص٨ - ٩.
- (٦٩) المصدر السابق نفسه، ص١٢١.
- (٧٠) لورانت شابري راني شابري، سياسة اقلبيات في الشرق الادنى، مصدر سابق، ص١٦١ - ١٦١.
- (٧١) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ط١، بيروت، دار المؤرخ العربي، ٢٠٠٧، ص١٥٩.
- (٧٢) المصدر السابق نفسه، ص٢٤٥.
- (٧٣) المصدر السابق نفسه، ص٢٤٥.
- (٧٤) المصدر السابق نفسه، ص٢٤٨.

- (٧٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٤٢.
- (٧٦) فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي ازمتا الاندماج والشرعية، مصدر سابق، ص ٢٩٢.
- (٧٧) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، مصدر سابق، ص ٢٤٢.
- (٧٨) حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، بغداد، مكتبة السنهوري، ٢٠١٣، ص ٢٩٤.
- (٧٩) رشيد الخيون، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكراه، ط ١، بغداد - اربيل - بيروت، مركز دراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص ٨ - ٩.
- (٨٠) رشيد الخيون، ضد الطائفية، مصدر سابق، ص ٢٧٤.
- (٨١) عامر حسن فياض، سرديات العقل وشفاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، بغداد، مطابع جريدة الصباح، ٢٠٠٨، ص ١٠٣.
- (٨٢) عبد الامير كاظم زاهد، المعوق الطائفي لصيرورة المجتمع المدني، مصدر سابق، ص ٤.
- (٨٣) اسعد النمر، معقباً في كتاب حسن بن موسى الصفار، المشكل الطائفي والمسؤولية الوطنية، مصدر سابق، ص ٦٣.
- (٨٤) فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي ازمتا الاندماج والشرعية، مصدر سابق، ص ٢٩٢.
- (٨٥) المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٢.
- (٨٦) المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٢.
- (٨٧) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، مصدر سابق، ص ١٢٧.
- (٨٨) محمد حسين فضل الله، أحاديث في قضايا الاختلاف والوحدة، اعداد نجيب نور الدين، بيروت، دار التوحيد، (د.ت)، ص ٤٣ - ٤٤.
- (٨٩) محمد مهدي الاصفى، الامة الواحدة والموقف من الفتنة الطائفية، العراق، مجمع اهل البيت، (د.ت)، ص ١٦٠١٥.
- (٩٠) حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مصدر سابق، ص ٢٠٥.
- (٩١) فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي ازمتا الاندماج والشرعية، مصدر سابق، ص ٢٩٢.
- (٩٢) نبيل ياسين، الشيعة والدولة (التجربة العراقية)، (د.ن)، (د.ت)، ص ٤٠.
- (٩٣) المصدر السابق نفسه، ص ٣.
- (٩٤) ابراهيم الجعفري، (كلمة القاها خلال استقباله عوائل شهداء جسر الأنمة في بغداد)، (منشور بكراس) بتاريخ ١٠/٩/٢٠٠٥.
- (٩٥) نقلاً عن حسن الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، النجف، (د.ن)، ٢٠٠٨، ص ٤٧٦ - ٤٧٧.

- (٩٦) عدنان الدليمي، كلمة عدنان الدليمي في مؤتمر النصر، www.iraqnusra.qawim.net
- (٩٧) سليم الحص، نحن والطائفية، مصدر سابق، ص ١٠٣.
- (٩٨) نقلاً عن محمد محمد الحيدري، الطائفية في العراق حقيقة ام وهم، بغداد، (د.ن)، ص ٤٧٩.
- (٩٩) نقلاً عن جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي (دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية)، بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ٢٥٣.
- (١٠٠) المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٩.
- (١٠١) سورة الأنبياء، الآية ٩٢.
- (١٠٢) سورة المؤمنون، الآية ٥٢.
- (١٠٣) عبد الحسين شرف الدين الموسوي العاملي، الفصول المهمة في تأليف الأمة، ط١، بيروت، المجمع العالمي لأهل البيت، ٢٠١٠، ص ٤٢.
- (١٠٤) محمد مهدي شمس الدين، صياغة اولية لميثاق تأسيسي لهيئة قضايا الوحدة والتقريب، رسالة التقريب، العدد (٣٣)، بيروت، المجمع العالمي للتقريب بين المذهب الاسلامية، ٢٠٠٢، ص ١٩٠.
- (١٠٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٠.
- (١٠٦) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٣.
- (١٠٧) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، ط٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٣٧٤.
- (١٠٨) المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٤.
- (١٠٩) عبد الامير كاظم زاهد، المعوق الطائفي لصيرورة المجتمع المدني، مصدر سابق، ص ١٠.
- (١١٠) دستور جمهورية العراق، ط٧، بغداد، مجلس النواب الدائرة الاعلامية، ٢٠١٣، ص ١٠.
- (١١١) محمد مهدي شمس الدين، صياغة اولية لميثاق تأسيسي لهيئة قضايا الوحدة والتقريب، مصدر سابق، ص ١٧٨.
- (١١٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٣.
- (١١٣) عبد الامير كاظم زاهد، المعوق الطائفي لصيرورة المجتمع المدني، مصدر سابق، ص ١٠.
- (١١٤) حسن بن موسى الصفار، المشكل الطائفي والمسؤولية الوطنية، مصدر سابق، ص ٣٧.
- (١١٥) عبد الامير كاظم زاهد، المعوق الطائفي لصيرورة المجتمع المدني، مصدر سابق، ص ١.